

NO.

الرقم :

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

١٣١٠ هـ - ١٤٥٨

الترقيم :
العنوان : الفرائد اليرسانية في قصص الفوائد القنارية
المؤلف : احمد محمد برهان الدين بن كلال الدين - كانه حيا قبل ١٩٨٨
تاريخ النسخ : ١٠٥٠ هـ -
اسم المستخرج : مصطفى بن محمود
عدد الأوراق : ٩٤ -
ملاحظات :

١٦٠

ف. ح

الفراغ اعد البرهانية في تحقيق الفوائد الفنارية ،

لا بن حميد ، برهان الدين بن كمال الدين - كان حيا

قبل سنة ٩٨٨ هـ بخط مصطفى بن محمود سنة ١٠٥٠ هـ

٤٤ ق ١٩ س ١٩٥ × ١٣٠ سم

نسخة حسنة ، خطها تعليق وسط

٦٤٥٨

بروكلمان / الذيل ٤٨٢ : ١ الظاهرية (الفلسفة

والمنطق) : ٩٦

١- المنطق أ- المؤلف ب- النسخ ج- تاريخ

النسخ د- ح- شية البرهان على الفناري

١٥٤-٨-٢-١٧

٩-١٢١-

روز
ن
ط
ن
ن



على القول المحقق
برهان الدين



صمط

وصل الى يد عبد الكريم الكري الايوبى ابن شيخنا
احمد بن زاده دني بندي من اجل قره طوره

علاء
علاء

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي زين الازمان بكتب التصورات والتصورات
 وجعل الخلق ميزانا لطرق التوفيق والتحقيق والصلوة على نبيه محمد
 صاحب الهداية والتوفيق وعلى آله وصحبه الذين سلكوا سبيل
 الشهادة بالتدقيق **اما بعد** فيقول المحتاج الى الرضوان الملك المجيد
 برهان بن كمال الدين بن حميد بقرعة الله يعسوب نفسه وجعل
 يوم خيرا منه **اما** كانت فوائد الامام الفخري للرسالة الانبياء
 كمن تدين محتاج الى البيان ومبين لا شتمها على حقائق الحجب
 ودقائق الكتب كتبت بالحق في الاصحاح في كل غداة وعشيرة
 بعد التمشية غوامضا ودرجات توضيح المشكلات وتبيان المعقبات
 وسميتها بالفراد البرهان في تحقيق الفوائد الفخارية وتكلفت لئلا
 يستحق هذه الفوائد بالاطلاع على السراير العزيم مستعينا
 بولاء الحق في كل نعم وبغية انه خير نعم ومعين **وله** بعد ان نصب
 بفعل جمل فاعليه مقدرة ومن كدت اعد الحمد اخيرت على الجمل الاحتمية
 ليدل بحد الحمد على تجد النعم لمصاحبته وتجد النعم على حصول اللذة
 حكم الحكم بدلالة تنبيهها على ان حاصره كما يتلذذ بحمده بحكم الابد كماله
 تطهر القلوب وانا اختار حذف العامل ليتم الحكم على المحض والمضارع
 فيكثر الحسن بتقليد اللفظ فيكون الكلام مستملا على شبه **استنبط**
 اعني الجمع بين المتقاربات بخلاف الذكر فانه لا يكون الا واحدا
 فان

والمنقول في الفتاوى
 والمنقول في الفتاوى

فان قلت ان التقديرين او قلت الماضي لا يدل على الحمد السابق
 في مقابلة النعم السابقة وموجب جلب النعم اللاحقة بحكم ولهم شكرهم
 لا يزيد نكح فيفيد شمول النعم في الازمنة السابقة واللاحقة جميعا
 بخلاف المضارع فانه يدل على الحمد اللاحق المفيد شمول النعم
 في الازمنة اللاحقة فقط فيلزم اقسام خلا الازمنة السابقة عنه
 النعم فان قلت التقديران متساويان لان الحمد في المضارع يجوز
 ان يكون للنعم السابقة فيجلب بالحكم المذكور النعم اللاحقة فيفيد
 شمول النعم كما ماضي قلت لا يجوز ان يكون كل واحد من الحمد
 الماضي والاستقبال في مقابلة النعم الماضية لان التأخير واجب
 التقدير مع ان مفهوم المضارع الاستقبال هو عذبا بالوعد
 بالحمد ليس بحمد على ان ما ذكرته ليس الا اقسام الازمنة الماضية
 والاضمان الاخر باق فيه بخلاف الماضي فانه حال عند ذلك لا يخلو
 ومودار الترجيح **وله** على ما حضرت في امر اخيرت له ما هو خير
 في اعطيتني ما هو مودة له **وله** من منح عوارفي الافاضل المنح في مني
 بالكره ومن العطية العوارف في عارفة ومن الاحسان والافاضل
 جميع افضل ومودار امر على الغير في الحال فان قلت في قوله من منح
 عوارفي الافاضل تكرار لانه بمنزلة ان يقال من عطايا العطايا
 قلت المراد من العطايا الحضاف اليها المسائل المعروفة في كتب
 الافاضل او ما اخذوا من افواههم ومن العطايا الحضاف المسائل

طريق ان يكون النعم السابقة
 ومن اشكر الله

ان يكون الحمد اللاحقة
 انما المضارع حال في مقابلة



فقد انما انما الى
العوالم فبني

المستنبط منها او من احد ما او اراد من الاول متعلق الفعل
اعني النوع من انك نفس الفعل اعني الانعام فكانه قال في منوعات
انعامات الانا في هذا الموضع **قوله** وخلصني اي اخرجتني من مشقة
اي الاضطرار **قوله** فخلصني اي اخرجتني من مشقة
تخفيف العلوم فان الاستقار التخليص في الاخراج من المشقة والافراج
اعني منه **قوله** من نحن عواصف الغضايل المحن جمع محنة وهي المشقة
والعواصف جمع عاصفة وهي الشدة من الرية والعواصف
جمع فضيلة وهي الغزوة على غيره واخذه العواصف الى الغضايل من
اخذه الصفة الى الموصوف اي اخرجتني من مشاق ادراك
المسائل المشككة الشددة التي كالريح العاصفة واقمتني في دار
التحقق **قوله** وحكمة نقيب بفعل مقدر وموصليت او احصى على قياس
مجدد او جعلها معطوفة على جملته **قوله** على عامة من الحقم اول الفواضل
واراد بالعام جميع الانبياء واراد بالاول الفواضل او بالانعم لانه
جميع فاضل ومن النعم واول النعم من الغني الفاضل منه كما ايلهم
اعني الايمان والاسلام ولو احققا فيكون الاوليه والتقدم منها
بالشرع لا بالزمان لان الوجود مقدم على الايمان والاسلام بالزمان
قوله انكشف اي الموصوف **قوله** باعني الشامل اي الرضايات
والاحفال المرضية **قوله** المبعوث بكرم القبايل اعني قبيلة قريش
قوله باوضح الملائك المبعوثات الواضحات المحسوسة بحس السمع
كالغوان وبحس البصر كالمشتق وغير ذلك **قوله** عند اقترانه في

في قوله لا اله الا الله
في قوله لا اله الا الله
في قوله لا اله الا الله

اي السؤال على سبيل التحكم والارجال منه غير مكرور **قوله** في كل
صباح ومساءر يحتمل ان يتعلق بالان في اصحاب في كل صباح
كنية تحته دوام ملازمة وان يتعلق بالاقتران وهو الظاهر **قوله** فوائده
لا تعد بطالعة الاخوان وانما قال فوائده ولم يقل شرعا لئلا يترتب عليه
بان امثال هذه الفواضل لا يليق ان يكون شرعا لانه لا يتحقق
وانما قال بطالعة الاخوان تبينها على انه لا يقدر على مطالعة هذه
الا من يكون اخا ومثلا في العلوم لاشتغالها على الحقائق والحقائق
الغامضة **قوله** لفراد رساله الفوائد جمع فائدة وهي لفراد البكر الغضايل
الستية لتنايس المسائل استقارة مفرقة تحقيق **قوله** في الخير
وسواسم لعلم المنطق **قوله** اعلم انه صدر هذا البحث بالامر بالعلم
لزيادة الاستقام به كونه مناط التحقيق والافعال علم بكل ما ذكر في هذا
الكتاب مطلوب **قوله** من حق كل طالب كثرة الحق ان يقول من حق
كل طالب كل كثرة لئلا يتوهم اختصاص هذا الحكم بكل من يطلبه
ما لكثرة انت بناء على ان الاموال يودون بالبعث في العلم الا ان يقال
ان التسوق في الاثبات سور كما ذهب اليه بعضهم ويمكن ان يجاب
بأنه يقول اخذ وسدان المهملة عند علماء البلاغة في قوة الحكمة
فيما لا يفتح احد الحسب وبين على الاخر فتودي اما ان من حق
كل طالب كل كثرة واخراد بالكثرة منها اعني ان يكون من العلوم
المكرونة او لم يكن ومعنى تقدم ان لا يكون منها كمال ان لا يكون من العلم
اي المجموع

في قوله لا اله الا الله
في قوله لا اله الا الله
في قوله لا اله الا الله

اعلم ان المراد بالصدق من جهة الحقيقة ان الشيء لا يتغير في ذاته
 بل في موضوعه الذي لا يتغير في ذاته بل في موضوعه الذي لا يتغير في ذاته
 انما هو كونه في موضوعه الذي لا يتغير في ذاته بل في موضوعه الذي لا يتغير في ذاته
 انما هو كونه في موضوعه الذي لا يتغير في ذاته بل في موضوعه الذي لا يتغير في ذاته

فانما حقيقة ان مختلفات من نزلت منزلة الحقيقة الواحدة باعتبار النفع
 في الايضاح **ف** كونهها له واستبعادها غاية مثل كونها على الخلق
 الى التحصيل لمجملات من المعلومات وكونها على ما هي مستلزمة
 للمعنى عن الخطأ في الفكر **ف** انما هي موضوعها عطف على قوله كقول
 العلوم فيكون في جزاء من الشعور بتصرف العلوم والشعور بها
 وموضوعها يعني ان تحصيل الشعور بما هي قبل الشعور فيها اما بطريق
 التصور او بطريق التصديق اما بطريق التصور فالتعريف بالصدق **ف**
 اما بطريق التصديق فالحكم بنائية الفايه بموضوعها كالموضوع **ف**
 باعتبار الجمله الاولى على بالوحدة الذاتية **ف** من حيث تقع في الايضاح

التيقيد بالجنسية لتخصيص الاعراض الذاتية للتصورات والتصورات
 لان الخلق لا يبحث عن مطلق الاعراض الذاتية للتصورات والتصورات
 والا كان يبحث عن كون كل واحد منهما قدرة او حادثة ممكنة او مستحقة
 في صفة الذهن او في الخارج بل غير ما من الاعراض الذاتية التي لا تدخل
 لها في الايضاح بل يبحث عن الاعراض الذاتية التي لا تدخل لها في الايضاح
 مثل كون تصور الحرف واحد الحس من الكليات وكون تصور المركب
 من المفردين من الكليات الحس واحد الاربع من الحروف العربية
 فان هذه الاعراض نافعة في الايضاح اما المجهول التصوري كونه
 اما صفة نفس المدلول كالحديث والرسالة او كجزء كالجنسية
 والفصلية وغيرهما مثل كون تصديق الحرف قضية وعكس قضية
 محكية او شرطية موجبة او غير موجبة وكون تصديق المركب
 قياسا اقترانيا او استثنائيا اما غير ذلك فان هذه الاعراض
 نافعة في الايضاح اما المجهول التصديق كونه اما صفة نفس
 المدلول كالتقاسمية والاستثنائية والاقترانية او كجزء كالمركب
 التصديق قضية وعكس قضية ومحكية وغير ما فان قلت
 هذه الاعراض اوصاف للتصورات او التصديقات ولا دخل
 لها في الايضاح لان المدلول وجوده موضوع التصورات والتصورات
 كالحديث ان طلق المدلول الا انش وكون العالم متغيرا وكل
 حادث المدلول ان قد ان العالم حادث لا اوصافها مثل الجنسية

التيقيد

اعلم ان المراد بالصدق من جهة الحقيقة ان الشيء لا يتغير في ذاته
 بل في موضوعه الذي لا يتغير في ذاته بل في موضوعه الذي لا يتغير في ذاته
 انما هو كونه في موضوعه الذي لا يتغير في ذاته بل في موضوعه الذي لا يتغير في ذاته
 انما هو كونه في موضوعه الذي لا يتغير في ذاته بل في موضوعه الذي لا يتغير في ذاته

فانما حقيقة ان مختلفات من نزلت منزلة الحقيقة الواحدة باعتبار النفع
 في الايضاح **ف** كونهها له واستبعادها غاية مثل كونها على الخلق
 الى التحصيل لمجملات من المعلومات وكونها على ما هي مستلزمة
 للمعنى عن الخطأ في الفكر **ف** انما هي موضوعها عطف على قوله كقول
 العلوم فيكون في جزاء من الشعور بتصرف العلوم والشعور بها
 وموضوعها يعني ان تحصيل الشعور بما هي قبل الشعور فيها اما بطريق
 التصور او بطريق التصديق اما بطريق التصور فالتعريف بالصدق **ف**
 اما بطريق التصديق فالحكم بنائية الفايه بموضوعها كالموضوع **ف**
 باعتبار الجمله الاولى على بالوحدة الذاتية **ف** من حيث تقع في الايضاح

التيقيد بالجنسية لتخصيص الاعراض الذاتية للتصورات والتصورات
 لان الخلق لا يبحث عن مطلق الاعراض الذاتية للتصورات والتصورات
 والا كان يبحث عن كون كل واحد منهما قدرة او حادثة ممكنة او مستحقة
 في صفة الذهن او في الخارج بل غير ما من الاعراض الذاتية التي لا تدخل
 لها في الايضاح بل يبحث عن الاعراض الذاتية التي لا تدخل لها في الايضاح
 مثل كون تصور الحرف واحد الحس من الكليات وكون تصور المركب
 من المفردين من الكليات الحس واحد الاربع من الحروف العربية
 فان هذه الاعراض نافعة في الايضاح اما المجهول التصوري كونه
 اما صفة نفس المدلول كالحديث والرسالة او كجزء كالجنسية
 والفصلية وغيرهما مثل كون تصديق الحرف قضية وعكس قضية
 محكية او شرطية موجبة او غير موجبة وكون تصديق المركب
 قياسا اقترانيا او استثنائيا اما غير ذلك فان هذه الاعراض
 نافعة في الايضاح اما المجهول التصديق كونه اما صفة نفس
 المدلول كالتقاسمية والاستثنائية والاقترانية او كجزء كالمركب
 التصديق قضية وعكس قضية ومحكية وغير ما فان قلت
 هذه الاعراض اوصاف للتصورات او التصديقات ولا دخل
 لها في الايضاح لان المدلول وجوده موضوع التصورات والتصورات
 كالحديث ان طلق المدلول الا انش وكون العالم متغيرا وكل
 حادث المدلول ان قد ان العالم حادث لا اوصافها مثل الجنسية

على الوجود الى رجب كالجوان الصافي على افراد الاشياء الموجودة
 في الخيال رجب وان لا تصدق الا على الصور الذهنية فان الكلمة واقسامها اوصاف
 للصور الذهنية لا للموجودات الخالية رجب لانها جزئيات والاولا بانظرا
 اعراض المعقولات الثانية على المعقولات الاولى تصدقها على المعقولات
 الثانية والا بتركيب قياس كما يقال الحيوان منقول على كثير من مختلفين
 بالحقيقة وكل منقول على كثير من مختلفين بالحقيقة فهو جنس ينتج ان الحيوان
 جنس فان الجنسية هي ذات المعقول التي هي موطنه وقد نزل صدق على
 المعقول الاول الذي هو الحيوان بتركيب هذا القياس وتقاليد ان يقول
 فعلى هذا يدرك ان كتاب التصور من التصديق لان معرفة الانسان في مثله
 موقوف على تعريفه بالحيوان الناطق وتعريفه بالحيوان الناطق موقوف
 على التصديق بجنسية الحيوان فكون معرفة الانسان موقوفة على التصديق
 بجنسية الحيوان **قوله** وباعتبار الجملة الثانية اي الوحدة العرفية **قوله** فانه رجب
 في الاول معرفة الموضوع على المذهبين اس فانه رجب في جهة الوحدة الذاتية
 التصديق بموضوعية الموضوع على مذهب القائل بان موضوع المنطق
 التصورات والتصديقات وعلى مذهب القائل بالاجابة للمعقولات الثانية
 لانه اذا علم ان البحث في المنطق عن الاعراض الذاتية للشيء الفلاني كما تصور
 والتصديقات مثلا على قدر تعريف المنطق بانه علم يبحث فيه عن الاعراض
 الذاتية للتصورات والتصديقات وكالمعقولات الثانية على قدر تعريفه بانه
 علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية علم ان الشيء الفلاني موضوع

لان المعقولات على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك
 الشيء واجب بانه لا دليل على اشتراكه في التصديق
 في التصديق وان لم يوجد

في الاول والمنطق

المنطق بحكم ان كل ما يبحث في العلم عن اعراضه الذاتية فهو موضوع **قوله** في
 الثانية معرفة الغاية اي انه رجب في جهة الوحدة العرفية التصديق بانه
 الثانية لانه اذا عرف المنطق بانه قانون يعرف به صحة الفكر وفساده
 علم ان معرفة صحة الفكر وفساده مترتبة على معرفة القانون المذكور تعالى
 بحكم ان كل ما يتربط على شيء فهو غاية ذلك الشيء **قوله** ومقاصد القياس
 ثم القياس اقسام خمسة اعداد القياس مظهر او يكون المقام مقام الضمير
 للتقدم المذكور للتبعية على ان القياس الذي جعله مقاصد القياس بالغير
 المنقسم الى اقسام خمسة لان الاول هو القياس بحسب الصورة و
 لهذا ينقسم الى الاستثانة والاقتران لان هذين الوصفين من اوصاف
 صورته وانما هو القياس بحسب عادة ولهذا ينقسم الى البهتان والجدول
 والخطابة والشعر والمغالطة لان هذه الاوصاف من اوصاف ما يشتمل
 البرهان اي القياس المركب من اليقينية قولكم السقف جزء من البيت
 وكل جزء اصغر منه كله فكون السقف اصغر من البيت ومثال الجدول
 اي القياس المركب من المسلمات عند الجاهلين او عند الخلق الاول
 قولكم اكل الميتة عند الاخطار ارتكاب امر ضروري وارتكاب الامر
 الغروري مما لا فيكون اكل الميتة عند الاخطار امر مباح فلهذا سلم
 عند الجاهلين وانما قولكم للمخترع في افعال خالق الافعال
 وكل خالق الافعال شريك البارئ فكون المخترع في افعاله شريك البارئ
 فلهذا سلم عند خصمك لانك لا تقول بالاختيار في افعاله لانه

في الاستثانة والجدول

لا موشرة الوجود الا مغيضا الخ والوجود عند الاشياء ومثال الخطابة
 اي القياس المركب من المظنيات قوله فلان يطوف بالليل وكل من
 يطوف بالليل فهو سارق فكون فلان سارق ومثال السقراط القياس
 المركب من المظنيات اي المقدمات العشرة في النفس بالقياس او الوسط
 قوله فلان غنم وكل غنم مقياة فيكون فلان مقياة وقوله فلان
 خيل وكل خيل باقوت تسيب فكون فلان باقوت تسيب لا يقول الا بالموثقة
 باليقين والى بالسط ومثال المثال ان القياس ابا علم الشبه
 بالحق المتيقن للباطل قوله فلان الانسان وحده كاتب وكل كاتب حيوان فكون
 الانسان وحده حيوانا وحده ان يقال ان قوله الانسان وحده كاتب
 مشتق على قضيتين احدهما الانسان كاتب والاخرى غير الانسان
 ليس بكاتب والى عدة ان يضم كل واحدة على صفة الكبري فاذا قلت
 الانسان كاتب وكل كاتب حيوان ينتج صادق الانسان حيوان فاذا قلت
 غير الانسان ليس بكاتب وكل كاتب حيوان لا ينتج شي لان شرط انتاج
 الشكل الاول ايجاب الضمير فتوقع التعليل منه وضع المقدمات في مقام
 مقدمة واحدة فيعلم ان الانسان وحده حيوان **قوله** فالمثال المفسر
 او مشاعبة تخرج على تعرف قسمي المثال لانه ما عرفت مطلق المثال
 كما عرفت انما بل قسمي احدهما بالتشبيه باليقينيات والاخر بالتشبيه
 بالنظريات مثال الاول قوله للحكيم الانسان حيوان والحيوان جنس فكون
 الانسان جنس فانه في صدق المقدمات تشبيه باليقين اعني قوله للحكيم الانسان

انما اراد هذا على انه والى والى التي منها المارة
 وهي شتى لا يطول ايرادها

وذلك لاننا انما نكتب ما نستطيع ان نكتبه من الشبهة
 بالمشهور فثبت وانما نكتب ما نستطيع ان نكتبه من الشبهة
 انما نكتب ما نستطيع ان نكتبه من الشبهة

انما اراد هذا على انه والى والى التي منها المارة
 وهي شتى لا يطول ايرادها

والحيوان جسم وليس منه لفقدان شرط من شرائط اليقين اعني كونه
 فانها منها قضية طبيعية ويسمى هذا القسم من المثال سفسطة اخذ
 واشتقاقا من سفسطة اسم للحكمة المعهدة والعلم المخرى لان سوف
 معناه العلم والحكمة وسطا معناه المخرى واللفظ والمنا سب
 لهذا القسم ان يقال به مع الحكيم الذي وانه الاتيان باليقين ومثال
 القسم الثاني من المثال اي التشبيه بالنظريات قوله فلان يطوف
 بالليل وكل من يطوف بالليل فهو زاهد ليقين به بالليل فانه بالاستدلال
 بالعلامة يشبه الظن اعني قوله فلان يطوف بالليل وكل من يطوف
 بالليل فهو سارق وليس منه لان الطواف بالليل يوجب الظن بالسرقة
 لا بالزهدية كما يتوهم والمنا سب لهذا القسم ان يقال به مع الحكيم
 على ما لا يخفى اعلم ان المثال واقسامها اعني السفسطة والمنا
 كما يطلق على القياسات المشتملة على معانيها كذا يطلق بالاشارة
 اللفظ على ملكه الاقترار على اقسامها **قوله** والصناعات الخمس مع
 الاقسام الاربعة ابواب المنطق يريد ان ابواب المنطق تكون
 تسعة واذا ضم معها حيث الاتفاق يكون عشرة فان قلت القياس
 مقسم للصناعات الخمس فلا يكون قسما براسه خارجا عن اقسامه
 فكون ابواب المنطق بدون ضمها حيث الاتفاق ثمانية لا تسعة والا
 يلزم تعدد المقسم مع الاقسام وسد عنه جاز قلت القياس المقسم
 من القياس بحسب المادة وسد عنه مدد في ابواب القياس

انما اراد هذا على انه والى والى التي منها المارة
 وهي شتى لا يطول ايرادها

انما اراد هذا على انه والى والى التي منها المارة
 وهي شتى لا يطول ايرادها

انما اراد هذا على انه والى والى التي منها المارة
 وهي شتى لا يطول ايرادها

انما اراد هذا على انه والى والى التي منها المارة
 وهي شتى لا يطول ايرادها

المحدث وهو القياس بحسب الصورة وسويين كما بينا من قبل **قوله** وجب
 التقدير اولا لذكر تعريف الدلالة فيه بحث وسد ان الدلالة صفة للفظ
 ومرتبة الموصوف مقدمه على مرتبة الصفة فكون تقدم بها حيث اللفظ
 واجبا على تعريف الدلالة فلا يلزم ان يقال وجب تقدم تعريف الدلالة ان
 اللفظ قسم من الدال ومعرفة الدال من حيث انه دال موقوف على معرفة
 الدلالة **قوله** ومنه يعلم ان وجوب التعريف لما بحث اللفظ باعتبار
 كون اللفظ منقسم الى المفرد والمقسم الى الكلي **قوله** يلزم من العلم به العلم
 او الظن الى لزوم العلم من العلم كلزوم العلم بوجوده والصانع من العلم
 بوجوده المصنوع ولزوم الظن من العلم كلزوم الظن بوجوده المظهر
 من العلم بوجوده السحاب عند رؤية الدخان في جو السماء اما
 لزوم العلم من الظن في حال **قوله** وتبين ما حاصل تقسيم الدال الى اللفظ
 ثم اقسام وضعيه وعقلية وطبيعية والدلالة الغير العقلية قسمان وضعيه
 وعقلية فكل من المجموع خمسة لان الطبيعية من غير العقلية غير موجودة
 عنده وانما قول الدلالة الطبيعية الغير العقلية موجودة كدلالة قوة
 حركة الحرق المضارب وصفها من قوة المزاب وصفه كما يستدل به
 الاطباء فانها دالة غير لفظية وسواء مر بانه طبيعية لان هذه الحركة
 بمقتضى الطبيعة كما ان حصول لفظ **قوله** بحسب الطبع في كون اقسام
 غير العقلية مساوية ومحاولة لاقسام العقلية فيكون ستة فان قلت

وانما وجب تعريف اللفظ التعريف له ولم التعريف
 ولا يفتقر الى تعريفه ولا كان تعريفه التعريف له
 التعريف من حيث هو لا يكون باعتراف الدلالة فيه بل
 الدلالة وان كانت متوقفة باعتبار التعريف
 اعلم ان المراد بالدلالة هنا ان يكون الدليل المظهر
 او من التعريف التعريف لشيء اخر وانما تقدم
 لان علم الدليل على علم المعلوم والعلم على
 لان علم الدليل على علم المعلوم والعلم على
 لان علم الدليل على علم المعلوم والعلم على

انما كيف نثبت اننا متساوية بين الحارة والباردة
 والباردة والباردة

اي نسبة بين اقسام العقلية تكت اما بحسب قوتها في بيانها كماله
 واما بحسب وجودها في عين الوضعية الطبيعية ايضا بيانها لا امتناع فيهما
 في لفظ واحد لوجوب صدور لفظ الوضعية بحسب اختياره وصدور
 لفظ الطبيعية بحسب الطبع وبينهما تضاف وبين كل واحد من الوضعية
 والطبيعية وبين العقلية عموم وخصوص من وجه لوجوب الوضعية
 والعقلية في لفظ زبد مثلا عند سماعه من وراء الجدار لانه بحسب
 الموضوع دل على انوار المشخص وبحسب العقل على وجود اللفظ وجود
 الوضعية بدون العقلية لانه ايضا عند سماعه من داخل الجدار مخرج
 اللفظ ووجود العقلية بدون الوضعية في لفظ زبد وبغير عند
 سماعه من وراء الجدار ووجود الطبيعية والعقلية في لفظ زبد عند
 سماعه من وراء الجدار فانه بحسب الطبع يدل على وجع الصدور بحسب
 العقل على وجود اللفظ ووجود الطبيعية بدون العقلية فيه ايضا عند
 سماعه من داخل الجدار ووجود العقلية بدون الطبيعية في لفظ زبد
 ايضا كما ذكرنا واما بين اقسام غير العقلية فبيانها بحسب وجودها
 على ما لا يخفى **قوله** بل من كون اللفظ بحيث مني اطلق انما بسوء الاجاب
 المكان اعني كلمة من تقيها على ان المعبر عند المنطقين من الدلالة الجيدة
 لا الدلالة الجزئية المعبرة عند علماء البيان في فهمهم والدلالة يكون اللفظ
 بحيث اذا اطلق يفرم منه المعنى بالاممال المستلزم للايجاب الجزئي
 اعني كلمة اذا **قوله** ومنه يعلم ان المطابقة لا يستلزم التفرع اي وتفرع
 المطابقة

اي في جملة الاوقات
 فان قلت قد اختلف في بيانها من ان المراد قوة
 الكلية عند علماء البلاغة وبيانها بحسب
 بان كون اللفظ قوة العقلية انما هو انما
 الخطا بان اذا اسدروا لفظه فلهذا

فان قيل قوله انها ليست غير ما تصديق واللازم الذي من تصور المعلوم تصور
تلك تصور لا محالة اذا استلزم هذا التصديق فيستلزم تصور كل واحد من طرفيها والنسبة بينهما

التصديق بوجوده لا يعلم ان المطابقة توجد بدون التصديق كما في الباطل **قوله**
بخلاف العكس يعني قولنا المطابقة لا تستلزم التصديق لا ينكسر قولنا التصديق
لا يستلزم المطابقة لانه يستلزم بناء على ان الدلالة على ما وضعه الموضوع له
متفرع على تحقق الموضوع له ويستلزم على ما وضعه فان قلت ان قولك
المطابقة لا تستلزم التصديق سائبة كلية ومن عكس كقوله لا تنكسر ان قولنا
التصديق لا يستلزم المطابقة قلت ان عدة المذكورة انما هي في الجواب هذه
القصيدة في قوة الشرطية فان المطابقة لازم عام للتصديق فكون معنى قولنا المطابقة
لا تستلزم التصديق ان تصور اللازم العام لا يستلزم وجود المعلوم ولا يمكن ان
يقال ان وجود المعلوم لا يستلزم وجود اللازم بناء على ان وجود المعلوم
يستلزم وجود اللازم **قوله** ويستلزم المطابقة اي الالتزام يستلزم المطابقة
بناء على ان الدلالة على اللازم ما وضعه له متفرع على تحقق الموضوع له المستلزم
للدلالة عليه **قوله** اما استلزام الالتزام اي استلزام المطابقة الالتزام
فالامام قال به اي قال باستلزام المطابقة الالتزام حيث قال تصور كل ما هيته
يستلزم تصور انما ليست غير ما ليس بمحقق ان ليس ذلك الالتزام بوجوده
فان تصور كبرية الحمايات ولم يخطر ببالنا غير ما ففكرنا ان يخطر ببالنا
يتفرع على ظهور الغير عن الحكم بانما ليست غير ما **قوله** لانه لا يبره على كلام
خارج عن اليمين ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عن مفهومه واللازم
دلالة كل لفظ على كل معنى فيحقق الدلالة على امور غير متساوية عند اطلاقه
لان المعاني التي رتبة عن مفهومه غير متساوية ولا على بعض مبهم لان المبهم

بل على

قوله انما ليست غير ما تصديق واللازم الذي من تصور المعلوم تصور تلك تصور لا محالة اذا استلزم هذا التصديق فيستلزم تصور كل واحد من طرفيها والنسبة بينهما

بل على بعض معين فلا بد له من معين وهو المعلوم الذي من هذا هو
الصرح الالتزام بالمعلوم الذي من **قوله** ان حدود الدلالات الثلاث
ينشقق كل منها بالآخر يعني انه يصدق تعريف المطابقة على نفسه
والالتزام وتعرف التصديق على المطابقة والالتزام وتعرف
الالتزام على المطابقة والتصديق فلا يكون تعريف كل من الدلالات
الثلاث ما فانه دخول الغير وهو معنى الاستقاض **قوله** فان الدلالة
على التصديق مثلا لا يعني ان دلالة لفظ الشمس على الضو يمكن
ان يكون مطابقة عند الاطلاق على الضو وتضمن عند الاطلاق
على المجموع **قوله** التزاما عند الاطلاق على الجرم المعلوم فيصدق على
الدلالة على الضو تضمن عند الاطلاق على المجموع والتمارما عند
الاطلاق على الجرم انما دلالة اللفظ على تمام ما وضعه له فينتفق
حد المطابقة بالتصديق والالتزام به فوله في لفظ الدلالة على الضو
عند الاطلاقين ليست بواسطة ان الضو تمام الموضوع له
لنتحقق الدلالة عند فرض عدم وضعه للضوء فلو قيد الحد بهذا القيد
لان في الاستقاض وهو معنى الجينية ويعقد ايضا على الدلالة
على الضو مطابقة عند الاطلاق عليه والتمارما عند الاطلاق على
الجرم انما دلالة اللفظ على جزء ما وضعه له نظرا الى وضعه مجموع
فينشقق حد التصديق بالمطابقة والالتزام له فوله في لفظ الدلالة
هذه الدلالة عند الاطلاقين بواسطة ان الضو جزء ما وضعه له

قوله انما ليست غير ما تصديق واللازم الذي من تصور المعلوم تصور تلك تصور لا محالة اذا استلزم هذا التصديق فيستلزم تصور كل واحد من طرفيها والنسبة بينهما

قوله انما ليست غير ما تصديق واللازم الذي من تصور المعلوم تصور تلك تصور لا محالة اذا استلزم هذا التصديق فيستلزم تصور كل واحد من طرفيها والنسبة بينهما

مائة الف
 مائة الف
 مائة الف

لتحقق تلك الدلالة عند فرض عدم وصفه للجموع وبما تقتضيه الجينية يندفع
 الاستغاض ويصدق ايضا على الدلالة على الصفة مطابقة عند الاطلاق
 عليه وتضمن عند الاطلاق على الجموع انما دلالة اللفظ على لازم ما وصفت
 نظرا لوصفه للجموع المعلوم فينتقص حد الالتزام بالمطابقة والتضمن
 له فدلها فيه لكن هذه الدلالة عند الاطلاق من حيث بواسطتها ان الصفة
 لازم ما وصفت لتحقق تلك الدلالة عند فرض عدم وصفه للجموع المعلوم فاذ
 قيد بقيد الجينية يندفع الاستغاض **وله** حيث يمكن ان يكون شي واحد
 جنب يعني كما يمكن ان يكون الدلالة على المعنى الواحد كالدلالة على الصفة
 مثلا مطابقة وتضمن والتميز كما يمكن ان يكون المعنى الواحد جنب
 ونوعا مفصلا وخاصة وعرضا عاما كما معلوم مثلاً فانه جنب للمساو
 والاحراز لانه تمام الجزء المشترك بينهما وتوحيه فكيف لانه كيف جنب
 تحت اذ اذ كالمشتمل فكيف كصفة الشئ من الوجود الطيبة والكرامة
 والطعم فكيف كصفة الطعم من الحلاوة والمرارة وغيره فكيف
 فكيف كصفة المس من الحسونة والعلامة والعلو فكيف كصفة اللون من
 السواد والحرارة وغيره فمما فصل للكشف لانه غير الكشف عن اللطيف بناء
 على ان الكشف هو الجسم المعلوم واللطيف هو الجسم الغير المعلوم كاللؤلؤ
 مثلا وخاصة للجسم ان الجودات كالعقول والنفوس لا لون لها ولا عرض
 عام للجسم ان لشيء له الجودات فكما ينتقص تعريف كل من الدلالات
 اشكالات بالافضل من بواسطتها اجتماعها في الدلالة على المعنى الواحد كالدلالة

على ما هو ان الجسيم على صفة كصفة والطين على صفة كصفة
 على ما هو ان الجسيم على صفة كصفة والطين على صفة كصفة

على ما هو ان الجسيم على صفة كصفة والطين على صفة كصفة

على الصفة مثلا ينتقص تعريف كل من الكليات الخمس بواسطتها اذ
 في المعنى الواحد كما معلوم فكما ان دفع الاستغاض في الكليات الخمس
 ارادة قيد الجينية بان يقال المراد ان الجنس هو كمال الجزء المشترك
 تمام من حيث انه كمال الجزء المشترك والصفة ما هيته الا افراد من حيث انه
 تمام ما هيته الا افراد المميز ذلك كذا يندفع الاستغاض في تعريف
 الدلالات اشكالات با رادة قيد الجينية بان يقال المراد ان المطابقة
 هي الدلالة على تمام ما وصفت له من حيث انه تمام ما وصفت له والتضمن
 هي الدلالة على جزء ما وصفت له من حيث انه جزء ما وصفت له والالتزام
 هي الدلالة على لازم ما وصفت له من حيث انه لازم ما وصفت له في الاستغاض
 اصلا **وله** فانيها ان ترتيب الحكم على المشتق يدل على عليه انما هو العلم
 بالحكم هو التسمية بالمشتق اسمها على من قوله اللفظ الدال بالوصف
 بالافضل مصدر ذلك الاسم اعني الدلالة فيكون قوله ترتيب كل واحد
 من الدلالات اشكالات على حذف المعنى في اى ترتيب تسمية من الدلالات
 اشكالات يعني ان الدلالة بالوصف تمام ما وصفت له للتسمية مطابقة والدلالة
 بالوصف جزء من التسمية تضمن والدلالة بالوصف مملو من التسمية التزاما
 هذا هو المطابق للحكام الشارحة ولكن لا خلاف في خفاءه والافضل ان
 يقال المراد من الحكم التسمية من المشتق المعنى المجهول في قوله ما وصفت
 ومنه ما هو المصدر اعني الوصف يعني ان الوصف تمام ما وصفت له عليه
 بمطابقة والوصف جزء من التسمية تضمن والوصف مملو من التسمية التزاما



فان قلت اللفظ ليس بوضوح جزء ما وضع لم فلا يصح التوجيهان في التقدير قلت
 الوضع للجزء ضمنى اي في الكل **والجواب** ان لا يتم الى اريد ان بين اللزوم الخارجى
 واللزوم الذاتى عموما من وجه لا اجتماعهما في مادة يكون بين اللازم والمعلوم
 ملازمة بحسب الوجودين اي الذاتى والخارجى كالزوجية للثانين فان الزوجية
 في الذاتى والخارجى لازم للثانين وافتراق الذاتى عن الخارجى في العمى
 والبصر وافتراق الخارجى عن الذاتى في خواص النباتات المخفية على اكثر
 البريات لانها من المعلوم الغيبى التى لا تظهر الا بعد التجارب الكثيرة على
 امكان النظر **والجواب** فالاولى التمثيل بزوجية الثانين قلت الاولى التمثيل بالاولى
 العمى على البصر لانه مساو الذى يلزم من تصوره تصور البصر بخلاف الاثنين
 فانه لا يلزم من تصوره تصور الزوجية ولا التصديق بها للثانين لانك
 كثيرا ما تصور الاثنين ولا يخطر ببالك الزوجية ففكر عن الحكم بالزوجية
 يظهر لك عند رجوعك الى وجودك فان قلت كونها من قبيل مقاييسها
 معها يقتضى ان يلزم من تصور الاثنين التصديق بزوجية الاثنين قلت
 معنى المقية بين القياس والعقبة تصور الحد الاوسط عند تصور
 طرفى العقبة ولا يخفى عليك ان مجرد تصور الحد الاوسط لا يستلزم
 حصول النتيجة لانه يحتاج الى وضع الحد الاوسط بين الحدين اذا
 وضع حصلت والا فلا يتصور فيها اللزوم البين بالمعنى الاضيق كما لا يخفى
 في قابل العلم وصنف الكتابة **والجواب** ان اللزوم الذاتى بين الانسان
 وقابلية المذكورة اللزوم البين بالمعنى الاعم يريد ان اللزوم البين

وبغيره

وغير البين من اللزوم ما يحتاج الى اقامة الدليل على الحكم باللزوم كالحكم
 بلزوم الحدوث للعلم فانه يحتاج الى ان يقام عليه قولنا لانه متغير وكل
 متغير حادث فلو حادث والبين من اللزوم ما لا يحتاج الى اقامة الدليل كونه
 بل يحتاج الى ما شئ اخر من تصور المعلوم فقط وسوا يسمى باللزوم البين
 بالمعنى الاضيق كتصور الابوة الكافية لتصور السنوة الكافية في الحكم
 بلزوم احد مما لا خلاف من تصور المعلوم مع تصور اللازم وسوا يسمى
 البين بالمعنى الاعم كتصور الانسان مع تصور قابل العلم وصنف الكتابة
 الكافية في الحكم فان قلت لا يتم ان يوجد تصور الانسان وقابل العلم
 كاف في الحكم بلزوم قابل العلم للانسان بل يحتاج الى ان يقال لان
 الانسان شئ ذو مبدء الادراك اعنى النفس الشاطنة ولو لم يكن كذلك
 فهو قابل العلم قلت الحق في هذا الاوسط الخارج كما في قولنا الا
 زويرة فيكون من قبيل مقاييسها معها وسوا ينافى اللزوم
 البين لان رعا حثيا في الحد الاوسط الخارج لا يوجب كون اللزوم غير
 بين لانه عبارة عن عدم الاحتياج الى برهان لا عن عدم الاحتياج
 الى شئ اصلا فان قلت كثيرا ما تصور الانسان وقابل العلم ولا تحكم
 بلزوم اكتمال الاول قلت كفاية التصورين في الحكم باللزوم لا يستلزم
 بلزوم الحكم وانما يستلزم ذلك ان لو كان حصول التصورين على
 تمامه للحكم باللزوم وليس كذلك فان ارادة الحكم منها من اجزاء العلم
 ايقانه هذا مساو التحقيق او اما استدق قولنا ان تصور الانسان

يستلزم تصور قابل العلم لاننا نطلق عبارة عن المدرك والمدرك هو العالم
 والعالم يلزم كونه قابلا للعلم والا لم يكن متصفافه لان استثناء قابلية الشيء
 يستلزم استثناء فيكون قابلا للعلم من لوازم مفهوم جزء الاشياء بالذموم
 البين الذي هو بالمعنى الاخص فان قلت هل لك ان تدقيق صنفه الكتابية
 التي هي عبارة عن الحركة الارادية المخصوصة الصادرة عن الحيوان
 المستندة الى الروية الفاضلة عن المدرك قلت هي لازم وركب من جزئين
 كل واحد منهما لازم لجزء من جزء الاشياء على سبيل التوزيع بناء على
 ان الحركة مستندة الى الحيوان الذي هو الحاسن المتحرك بالارادة الروية
 مستندة الى اننا نطلق الذي هو المدرك بالذموم البين الذي هو بالمعنى
 الاعم فان قلت لازم الجزئين او لا بان يقال لزوم البين بالمعنى الاخص
 للذموم صنفه الكتابية لانه من حيثية الجيدانية واننا طبقه كما قرئت
 لنا من لازم الجزء الواحد للذموم قابل العلم لانه من حيثية الفاعلية
 كما سبنا على الاول مشتد على تكرار الذموم دون اننا قلت كونه
 جينا بالمعنى الاخص مبني على تقرر الذموم لسرعة الانتقال لا على تكرار
 الذموم وتكرره على ان التكرار ليس الا في نوع الذموم لا في شخصه
 حتى يتكرر الوسط في لزوم واحد فان الانتقال من اننا نطلق الذي
 هو العالم الى قابل العلم اسرع من الحاسن المتحرك بالارادة
 العالم المدرك الى قابل صنفه الكتابية التي هي عبارة عن الحركة
 الجينية على التام والروية بناء على ان الاول انتقال من الحاسن

الى العالم لان العالم بالفعل اخص من القابل للعلم وانما انتقال من العالم
 الى الحاسن لان المتحرك اعم من ان يكون متحركا باليد او بغيرها وعلى تقدير ما
 من ان يكون على سبيل الكناية او على سبيل الحكاية فان قلت العام لا
 يدل على الحاسن باحدى الدلالات الثلاث فكيف يدل المتحرك بالفعل
 على قابل الحركة المخصوصة التي هي الكتابية مع ان المتحرك بالفعل اعم من
 ان يكون قابلا لتلك الحركة المخصوصة او لم يكن بل ازان لا يكون قابلا
 لتلك الحركة المخصوصة ويكون قابلا لغيرها من الحركات كالجسم الثقيل
 المتحرك من المحيط الى المركز الغير القابل للحركة من المركز الى المحيط قلت
 المعبرة في الذموم بالمعنى الاعم هو الشعور بالذموم بعد الشعور بالظن
 لا دلالة احد الطرفين على الاخر فانها من المعبرة في الذموم البين للمعنى
 الاخص **قوله** والتعريف المذكور للذموم البين بالمعنى الاخص يعني ان تعريف
 الذموم كونه المعنى الذهني بحيث يترجم من تصور المسبق فهو انما هو للذموم
 البين بالمعنى الاخص لا اعتبارا احد الطرفين على الاخر فيه للذموم
قوله واشتراط الاخص يوجب اشتراط الاعم يريد ان الذموم البين
 بالمعنى الاخص لما كان عبارة عما اشتمل على كفاية كفاية التصور
 في الحكم المذكور وكان كفاية التصور الواحد اخص من كفاية التصورين
 بمعنى انه كلما تحققت كفاية التصور الواحد في الحكم بالذموم تحققت كفاية
 التصورين فيه وليس كلما تحققت كفاية التصورين في الحكم بالذموم
 تحققت كفاية التصور الواحد فيه بل ازان لا يكون الواحد كفاية في الحكم

المذكور كما في قابل العلم وصفه الكفاية لزم ان يكون اشتراك التصور
 يوجب اشتراك كفاية التصورين والا يجاز ان لا يكون التصوران في
 مادة كفاية التصور الواحد كافيين في الحكم بالزوم وليس كذلك بناء
 على ان زيادة محصلات الشيء يوجب زيادة ذلك الشيء لا تضاعف
 اذ لا يخفى عليك ان تصورات الاطراف من محصلات الاحكام وموجبات
 حصولها لا مما ينعني الماد سواء فكيف يحكم بان التصور الواحد كافي
 في الحكم بالزوم والتصوران يسا كافيين وانما اختلف الكلام في هذا
 المقام لانه حاصل العلم كم من كماله عنه فاعلم **قوله** فاعلم في ان
 انما تعرض لعدد تبيينها على انه خالف المقوم فبناء على ان المقوم
 عند علم اربعة على ما يشترطه تقرير **قوله** اذ في الاكتفاء بالنفس او التصور
 لا يحصل هذه الفائدة على ما لا يخفى على المنصف يعني اذا قيل في تعريف
 الحكمي هو الذي لا يمنع مفهومه عن وقوع الشبهة عنهم منه انه هو الذي
 لا يمنع وقوع الشبهة في الخي ربه فيجب مفهوم واجب الوجود على الحكمي
 ويريد في الجواب لكونه مانعا عن وقوع الشبهة في الخي ربه لوجوده في
 الخي ربه واذا قيل هو الذي لا يمنع تصور مفهومه عن وقوع الشبهة
 عنهم بواسطه زياده قيد التصور ان المراد منه المنع العقلي لا الحكمي
 والا لما كان لهذا القيد فائدة فيستلزم الحكم في الخي ربه الى العقل ثم العقل
 اذا نظر الى مفهوم الواجب قارة يحكم بانه غير مانع وذلك اذا لاحظ
 مجردا عن برهان التوحيد وتارة يحكم بانه مانع وذلك اذا لاحظ **قوله** برهان

التوحيد

التوحيد فيكون مفهومه في نظر العقل وابرأ بين الحكمي والخي ربه فلا بد من
 التقييد بالنفس ليكون مفهومه التعريف ان الحكمي هو الذي لا يمنع مجرد
 نفس تصور مفهومه مع قطع النظر عما يحجزه عن وقوع الشبهة ويريد
 مفهوم الواجب في الحكمي ويريد في الخي ربه واذا حذف التصور
 واكتفى بالنفس وتبين هو الذي لا يمنع نفس مفهومه عن وقوع الشبهة
 عنهم منه ان الحكمي هو الذي لا يمنع مجرد نفس مفهومه مع قطع النظر
 عن برهان التوحيد عنه في الخي ربه فيجب مفهوم الواجب على الحكمي
 لانه مانع عنه في الخي ربه لوجوده منه فاستبعد بالتصور لقطع النظر
 عن الخي ربه والتقييد بالنفس لقطع النظر عن برهان التوحيد مع ان
 التصور لا يدل على قطع النظر عن برهان التوحيد ليكتفي به لانه ايضا
 امر تصور والنفس لا يدل على قطع النظر عن الخي ربه ليكتفي به لانه
 اذا قيل نفس زيد قائم بفهمه من ان قام في الخي ربه فلا يجوز الاكتفاء
 باحد مما قلنا هذا التقدير لا يخفى هذه المسئلة على غير الخلق ايضا كما
 قال مصنف الشرح انه غير خاف على الخلق وانما اطمئت الحكمي
 هذا المقام لانه من ادحض الانام **قوله** من غير تطبيقه على الموجود الخي ربه
 يعني ان مفهوم الهذبة بدون التقيد بحسبته التطبيق اي اعتبار العقول
 على الموجود الخي ربه الحكمي لانه غير مانع عن وقوع الشبهة واما ما قيل
 بتلك الحسبته فهو جزئي لانه بهذا الاعتبار مانع عنه بناء على ان كل ما يوجد
 في الخي ربه فهو مشغول فان قلت نفس مفهوم الهذبة غير مانع لان حسبته

التطبيق خارجي عنها فكون كلنا قلت لاني خرجها اذا ما كون خارج
او لو لم يكن الذية موضوعا بوضع عام لكل فرد من الافراد المعينة والاشياء
فان قلت فعلى هذا يكون الالاف ايضا جزئيا لانه من حيث التطبيق على
الموجود الخارجي مانع عنه وقوع الشك قلت الحينية خارجة عن نفس
مفهوم الالاف داخل في مفهوم الذية فلا يتناس على **الان** كان ما صدق
عليه الجزئية على حذف الحذف اي ما صدق عليه لفظ مفهوم الجزئية **وله**
نعم الصغرى اي لاني ان ما صدق عليه مفهوم لفظ الجزئية من كونه و غيره ولا
يتم نفس تصور مفهومه و وقوع الشك فان زيدا او عمرا مانع عنه **وله** وان كان
المراد لفظ الجزئية سواء اضاف على حذف الحذف اي مفهوم لفظ الجزئية **وله** فقام
الحذف في النتيجة سرمد ان النتيجة اي اذا كان المراد لفظ الجزئية ومن ان
لفظ الجزئية كل من سوتون مطابق للواقع فلا خلاف فيه فان قلت مفهوم لفظ
الجزئية ما يمنع وقوع الشك فلو كان كليا يلزم ان ما يمنع وقوع الشك غير مانع
عنه فيلزم صدق الشيء على تقييده **وله** انه في قلت مفهوم لفظ الجزئية نظر المراد
مانع وبالنظر الى عارضه مو صدق هذا المفهوم على كثير من غير مانع فالمراد ان
وله ان ارد بها ما هيتهما النوعية او سرمد ان الجزئية الواقعة في تعريف الزمان
انهم ان يكون حقيقيا او اضافيا بناء على ان مثال الجزئية اعني ان كل واحد
من الالاف والافراد كمالها لانه على تقدير ارادة ما هيتهما النوعية صدق
على كل واحد منهما انه مندرج تحت الغير وهو معنى الجزئية الاضافي على تقدير
ارادة الحاصل خاصة في صفه الافراد يصدق عليه انه مانع عن الشك **وله**

معنى

معنى الجزئية الحقيقى **وله** اعلم ان الزمان سرمد ان الزمان عند الجزئية المعنيين احدهما
المعنى الاخرى وسواء اخل في حقيقة الجزئيات فكون نفس حقيقة الجزئيات
اعني النوع خارج عن هذا المعنى لا تنفاد صدق هذا المعنى عليها بناء على
امتناع دخول الشيء في نفسه فلا يصدق الا على الجنس والفصل اللذان
الا ان يراد بحقيقة الجزئيات اعم من الحقيقة الجزئية والكليية حصصها
او بالجزئيات اعم من الاضافيات والحقيقات فانه لا يصدق على
النوع انه داخل في حقيقة الجزئيات لانه وان لم يدخل في الحقيقة الكلية
وحقيقة الجزئية الاضافية لان كل واحد منهما منفك لكنه داخل في الحقيقة
الجزئية وحقيقة الجزئية الحقيقى لان كل واحد منهما غير داخل في الحقيقة
ان جعل الشخص قيد او دخول الجزئية في الكلي ان جعل الشخص جزء فان
الالاف مثلا داخل في هذا الالاف باصنافيين والاخر المعنى الاعم وهو
ما لا يكون خارجا عن حقيقة الجزئيات فكون نفس الحقيقة داخل في هذا
المعنى لانه كما يصدق على الجزئية الحقيقة الاعم والمساوي اعني الجنس
والفصل انه غير خارج عنها كذا صدق على نفس الحقيقة انها غير خارج
عنها والايام كون الشيء غير نفسه **وله** ويكن محله على ان بانها
جواب لمعنى يقول ان الواقع من المعنيين المذكورين للزمان في المقام
المتفق اعني قوله وسواء لم يدخل في حقيقة الجزئيات المعنى الاخر
الغير انشائي للنوع على ما بيناه في مقام التقييم اعني قوله والزمان انما يكون
في جواب ما هو المعنى الاعم ان الشيء لم يقرنه بتقييمه والجزئية اعني

على ان الاقدام من الخواص المرتبة لما هيته من العا هييات هي التي يكون
 بينها تقدم و تأخر بالذات بان يكون بعضها تابعا وبعضها مستقيا على بعضها
 ذاتيا القرب ذلك الاقدام استلزمها هيته والا فلا طلاق على الالفاظ
 لمبدء العا هييات **قوله** كان طوق الالمرك الكلي والمتجيب اليه كذا
 للامور الغريبة والمضاحك اى المنفصل عند ادراكها فان الاول مقدم
 على الثاني والثالث لان الثالث لان الثالث انما عند ادراك الامور الغريبة
 متفرع على ادراكها تفرع الحسب السبب و ادراكها على مطلق الا
 تفرع الخاص على العام او المقيد على المطلق او الجزئي على الكلي فكون
 اننا طوق من بين هذه الخواص ذاتيا لثلاث لا غير فاحفظ هذه التفرعات
 فانها من التحقيقات بقوة الواردات **قوله** واقول انما لا يريد ان
 الاقدام يطلق على الحقيقة الكلمة كالانسان مثلا كذلك يطلق على الحقيقة
 الجزئية اعني المخصوص الحاصلة من الحقيقة الكلمة في ضمن الذوات المستخصه
 كالانسان الحاصل في ضمن زيد وعمر ونهن ثلث اشيا اجزا الانسان
 اعني الحيوان والناطق والناطق والانس المطلق والانس
 المقيد بالاشخصات فلما يكن ان يقال لكل واحد من الحيوان والناطق
 ان ذالما باعتبار نسبة الالذات التي هي الانسان المقيد بنا على تحقق
 المفارقة بين المنسوب والمنسوب اليه كذلك يمكن ان يقال للانس
 المطلق ان ذالما باعتبار نسبة الالذات التي هي الانسان على تحقق المفارقة
 بينهما غاية ما في الباب ان المنسوب والمنسوب اليه في الكلي يطلق عليها

او الجزئي على الكلي

اسم الذوات وهذا لا يستلزم العينية لتغايرها بالذات لان المطلق
 غير المقيد على هذا يكون اطلاق الالذات على النوع بحسب المفارقة
قوله فالكل جنس الى يريد ان قيد الكل لا بد منه لانه جنس وكذلك
 قيدي المختلفين بالحقيقة في جواب ما هو لكونها فصولين قريبا بعيدا
 والباقي للربط بين الجنس والفصل فمحل العلم الصوري للتعريف
قوله في جواب ما هو احتراز عن الفصل البعيد للنوع والفصل البعيد للنوع
 هو الفصل القريب للجنس فيكون محيز للجنس عن جميع ما عداه فكون
 ما و ياله كالحساس المساوي للحيوان المميز له عن النباتات
 وخاصة الجنس ومن اني ربه المخصوص بالجنس كالماشي المخصوص
 بالحيوان والعرض العام وسواي ربه المتجوز عن الطبع الواحد
 فانما كانت تلك الطبع النوع فهو عرض عام للنوع كالاكل والشارب
 والنام المتجوز عن النوع الواحد دون الجنس الواحد لاختصاصها
 بجنس الحيوان وسواي المسمى بخاصة الجنس والفرق بين العرض العام
 للنوع وخاصة الجنس في مادة الاجتماع اعتباري فان الاكل وما
 يشبهه عرض عام للنوع باعتبار تجاوزه عن نوع الانسان الاخر
 من الانواع وخاصة الجنس باعتبار عدم تجاوزه عن جنس الحيوان
 الاخر من الاجناس وان كانت تلك الطبع طبع الجنس فهو العرض
 العام للجنس تجاوزه عن الجنس الواحد الاخر من الاجناس كالنقطة
 المتجاورة من الحيوان الى الجسم النامي والعنق المتجاورة من الجسم والوجود

المتجوز منه ان الجوز فان هذه الامور مقوله على كثير من مختلفين بحقيقة
 اما مساواتها للجنس كالفصل البعيد والعرض العام للنوع وخاصة
 او لا يعتد بها من الجنس كالعرض العام للجنس وقيد في جواب ما هو مجزى بها
 وعلى كنه هذه العقول انما هي من الفوائد **قوله** فان قلت جنس الجنس
 اخص من مطلق الجنس يريد ان تعرف مطلق الجنس بالكل غير صحيح لان
 الكل جنس للجنس و جنس الجنس اخص من مطلق الجنس كون المقيد
 اخص من المطلق ولا يجوز تعريف الاعم بالافضل ولا يلزم ان لا يكون
 جامعاً **قوله** قلت ان اريد ان لا يرد بعد جواز التعريف بالافضل
 عدم جوازه عند اتحا واعتبار معرفته وخصوصيته بان يعبر معرفته
 باعتبار خصوصيته وخصوصيته باعتبار معرفته فسلم انه لا يجوز لكنه
 غير مفيد لعدم جواز التعريف بالافضل اى لا يلزم منه عدم الجواز مطلقاً
 لجواز ان لا يعبر اتحا والاعتبار من بل يعبر اختلافهما وان اراد ان لا
 يجوز تعريف الاعم بالافضل مطلقاً سواء اعتبر اتحا والاعتبار او اختلافهما
 فلان عدم الجواز مطلق لجوازه عند اختلاف الاعتبارات ومنه ان كان
 في الكل باعتبار مفهومه اى باعتبار مقوله الاول اعني الفاعل المانع
 من الشك فيهم اعم من مطلق الجنس باعتبار عود كون جنس
 للجنس اى مقوله انما اعني مقولا على كثير من مختلفين بالحقيقة فبعد
 ما سواه اخص منه فيكون معرفته باعتبار عموم مفهومه والانداء وخصوصيته
 باعتبار خصوص مفهومه العرض اى يكون باعتبار المقول الاول وهو الاعم
 وباعتبار

وباعتبار المقول الثاني اخص وغير معروف **قوله** فان قلت الجنس امثاله
 اى الفصل البعيد وخاصة الجنس والعرض العام يريد انك قلت
 وقوله مختلفين بالعدد اختار عن الجنس وامثاله مع ان الجنس
 وامثاله يقال على كثير من مختلفين بالعدد فلا بد الا ضرر من هذا
 المقيد عن الجنس وامثاله لان هذا المقيد صادق على الجنس امثاله
 والمقيد الصادق على الجنس لا يجوز ان يكون له فلا يكون تعريف النوع
 مانعاً فان قلت ما السر في تعميم السؤال بالجنس وامثاله وتخصيص
 الجنس بالمثل بالكل قلت السر في ان المقيد اعني في جواب ما هو
 صادق على الجنس دون امثاله لان الفصل البعيد وخاصة الجنس
 انما يقال في جواب اى شئ هو والعرض العام لا يقال في الجواب
قوله قلت انما حاصل الجواب انما لا بد على ان قبيد المختلفين بالعدد
 مستقلاً بخلاف الجنس وامثاله بل ندعى انه مع قيد دون الحقيقة
 سواء الخبز ولا شك في كونه مخبأ للمأكولات لان نقي اختلافه
 مستلزم لاتفاقها واتفاقها بوجوب اخرى الجنس في المثال المذكور
 لان الجنس وان وقع مقولاً على كثير من متفقين بالحقيقة كان باعتبار
 اتفاق الحقيقة بل باعتبار اختلاف الحقيقة المستفاد من الجميع
 في السؤال بين افراد الحقيقة والافراد المستفاد من السؤال اختلاف
 الحقيقة باتفاقها بذكر افراد الحقيقة الواحدة دون الحقيقة بين
 المختلفين وقلت ما زيد وعمرو لا يصلح ان يقال في جواب انه جواب

بل ينبغي ان يقال انه انما يستوي التوفيق في احوال الجنس اتماله
 لا اشتغالها على قيد اتفاق الحقيقة اما صحتها كما تعرف غير المتفق على ما
 نقله الشارح او غير صحتها كما تعرف بناء على ان نفي اطلاق الحقيقة
 مستند من الاتفاق كما بينا ذلك بدليل **قوله** والراجح للمحققين
 بلفظ التسمية اشارة الى كل فرد من حقيقة واحدة كزبد وعذرة
 حقيقة الانسان وهذا النوع وذاك النوع من حقيقة النفس **قوله**
 في حكم الواحدة صفه لوصوف محذوف اي في حكم الحقيقة الواحدة بين
 يجعل كل فرد من الحقيقة الواحدة بمنزلة الحقيقة الواحدة فيشتمل
 على الحقيقة المختلفين ويكون المذكور في الجواب مقولا على كثير من
 مختلفين بالحقيقة فلا يصح تعريف النوع **قوله** وكان المقصود
 اختار بعض مذهب المتقدمين يعني ان كل ما يميزها افضل منها جسيما
قوله ولم يذكر في هذه اي لم يذكر الجنس في تعريف الفصل الاول في
 التعريف بناء على انه قد يطلق على القول الجامع مانع والامكن
 موافقا لقوله ويرسم بأنه كل مقول على الشئ في جواب اي شئ هو
 في ذاته ولم يقل في جنسه في هذا التعريف كذا ذكر الجنس فيما قبله
 حيث قال وسواء العرف يميز الشئ عما يشترك في الجنس والكل في هذا
 التعريف ليس بمراد عند احد لان المقول على الشئ اعم من الكل
 وانه في هذا يعنى عنه فان قلت المراد بالمقول المحمول **قوله**
 لا يكون الا كليا على ما حقيقة المحققين فيكون المقول على الشئ مساويا

للكل

للكل قلت انما اردت المساواة بحسب المفهوم فغير مسلم وان اردت
 بحسب الواو فغير مسلم وغير مفيد لان التوفيق انما هو بحسب المفهوم **قوله**
 لا يراد بها الا مقوله ما تبالا الامور الخارجية منها وقوله او اشار عطف
 على قوله اختار اي اشار الى موضوع التفسير الى مذهب المتقدمين
 وفي موضوع التوفيق الى مذهب المتأخرين **قوله** خالف فوق وادناه
 اقول ان كانت الحقائق المختلفة اجناسا يكون الخارجه الشارح
 لها عرضا عاما للجنس تميزه عن الجنس الواحد الاقل كالا سواد
 الشارح للحيوان وغيره من الحيوات والوجود الشارح لها وان
 كانت انوعا فقط يكون الخارجه عنها عرضا عاما للنوع باعتبار شموله
 للانواع وخاصة للجنس باعتبار اختصاصه بالناس والاكل والشارح
 فانها شاملة لجميع انواع الحيوان ومقتضى **قوله** متعلق بها يراد ان الخارجه
 والمجرد في قوله ثلاث وغيره متعلق بالمتنس بقوة والمتنن بالفعل
 وبيان عموم المتننس لهما **قوله** ويرسم بأنه كل يقال على ما تحت حقائق
 مختلفة المراد من القول المحل لا يقال انه مناف لما علم قبله من ان العرفي
 العام لا يقال في الجواب اصلا لان عدم وقوعه في الجواب لا يستلزم عدم
 صدق الشئ **قوله** المعج سواد اول يعني ان المعج هو كون المعرف مركبا حتى لا يكون
 التعريف بالمفرد لا يكون مركبا غايته حتى يجوز التعريف بالمفرد واستلزام
 بعضهم على عدم صحة التعريف بالمفرد بان المعرف نظري بناء على انه من قبيل
 وجوب صدق المقسم على القسم ولكن نظر مركب بناء على ان النظر

المراد بالكل
 المراد بالكل

ترتيب امور معلومة وهذا الاستدلال مشتق على الدور كما اشار اليه الشارح
 المدقق بوقوع بناء المدعى في هذا الاستدلال على الكبري التي يتوقف اليها
 كليتها على امر موهين ومتوقف على المدعى لان الكبري وموقوفنا كل
 مركب لا شك في توقف كليتها على كون النظر ترتيب امور معلومة ولا شك
 في توقف كون كل نظر ترتيب امور معلومة على عدم صحة التعرف بالمفرد
 اذ لو صح التعرف بالمفرد على هذا التقدير لصدق قولنا بعض النظر ليس
 بترتيب امور معلومة فيجوز السالبة الجزئية مع الموجبة الكلية ومتوفاة
 وكذب ومحال وتقدر الدور على التفصيل ان يقال عدم صحة التعرف
 بالمفرد مبني على كون كل نظر مركبا وكون كل نظر مركبا مبني على كون كل نظر
 ترتيب امور معلومة وكون كل نظر ترتيب امور معلومة مبني على عدم
 صحة التعرف بالمفرد فيكون عدم صحة التعرف بالمفرد مبني على عدم صحة التعرف
 بالمفرد كما بينا فان قلت ما المراد بالاستدلال على عدم صحة التعرف بالمفرد
 المدلول عليه في هذا الكتاب بقوله وسو على الصريح التمر اما دون الاستدلال
 على صحة المركب المستفاد من هذا القول بالمطابقة قلت لان صحة التعرف
 بالمركب سلبية لا نزاع فيها وانما النزاع في التعرف بالمفرد **ول** لو كان ذلك
 مبني على هذا لكان عدم صحة التعرف بالمفرد مبني على كون النظر ترتيب
 امور معلومة فاشارة باداة القرب الى البعيد وبداة البعد الى القرب
 والعبارة العارية عن هذه الخارزة ان يقال فلو كان هذا مبني على ذلك
 ولذا ان شئنا النظر بترتيب امور معلومة مبني على عدم صحة التعرف

بالمفرد

بالمفرد شرح من يعجز عنه التعرف بالمفرد النظر بتحصيل امر او ترتيب
 امور معلومة ليكون تعرف النظر جايها **ول** لان الحرف يريد به
 ان المدعى سلم كونه لا بد من الدليل لاستتماله على الدور بل هذا الدليل هو
 انه لا بد من الحرف من تصور ثبوت شئ سواء وجب المطلوب ليشرح به
 الغاية الشئ سواء وجب المعلوم به الغاية قبل الشرح ليعلم انفاق الغاية
 بالوجوب المطلوب فانما اذا عرفت الانسان مثلا بانه شئ لكن لا تعرف بانه
 اى شئ ثم اطلقت على الشئ في نفسه وتصوره من غير تصور ثبوت الشئ فان
 يجد هذا لا تعرف الانسان بانه اى شئ ما لم تصور ثبوت الشئ فليس
 لان العلم باحد طرفي النسب لا يستلزم العلم بالآخر وهذا يقال ان العلم
 بوجه الشئ لا يستلزم العلم بذلك الشئ في ذلك الوجه والى اصل ان ما
 تعريفه يجب ان يكون معلوما من وجه لا يلزم طلب الجهول المطلق وهو لا
 من وجه لا يلزم تحصيل الحاصل والتعرف من تحصيل الوجوه المجهول بان
 يتصور ذلك ثم تقفه الى الوجوه المعلوم بان يتصور ثبوت الوجوه المجهول
 للوجوه المعلوم حتى يلزم من تصوره تصور ثبوتها كما تصور ثبوت الوجوه
 المعلوم فانما اذا تصورت مثلا الانسان بوجه الحيوانية ثم تصورت
 ان طلق ثم تصورت ثبوت الناطق للحيوان يلزم منه ان يتصور ثبوت
 الناطق للانسان فيجوز كون التعرف مركبا من الوجوه المعلوم بان
 عند التركيب لا يحتاج الى حاج التركيب بين المجموع او اما قبل التركيب
 فان كان معلوما والاخر مجهولا وسنالك لا يليق بهذا المختصر **ول**

وهذا معنى قولهم لا بد من قرينة عقلية صحيحة للاستدلال بالوجوب اشتغال التعريف
على تصور ثبوت شئ ليس هو معنى قولهم لا بد من التعريف من مقارنة قرينة عقلية
معنى الاستدلال الذي هو من الوجوب المطلوب الى الوجوب المعلوم انه قرينة عقلية موجبة
لتصور ثبوت الوجوب المطلوب للوجوب المعلوم وانما يجب ذلك لانه لو لم تصور
ثبوت الوجوب المطلوب للوجوب المعلوم لم تصور انما بهية بالوجوب المطلوب
فانك اذا تصورت الانشأ بالحيوانية وتصورت الناطق ولم تصور
ثبوت الناطق للحيوان لا تحصل الانشأ في ذهنك بوجبه كونه ناطقا لان
العلم بوجبه الشئ لا يستلزم العلم بذكر الشئ بذكر الوجوب عليك باستحقاق
ذلك التحقق لانه بالضبط والخطأ تحقق **وله** ولهذا قالوا معنى ان النطق
له النطق اي ولانه لا بد من التعريف من مقارنة قرينة عقلية موجبة للاستدلال
الذي هو من الوجوب المطلوب الى الوجوب المعلوم يستلزم منه الاستدلال الى المقصد
تعريفه من اعماليات قالوا معنى ان النطق شئ له النطق حتى يشتمل التعريف
على تصور ثبوت الناطق المفهوم الشئ المعلوم الثبوت للان ان فيلزم منه
العلم بالانشأ لا بوجبه كونه ناطقا **وله** بخبر العزوم بالنسبة الى الوجود البينه
فان تصور العزوم وان كان مستلزما لتصور اللازم لكنه ليس بغير مفهوم
اللازم لان انتفاء الاكتساب فيه لان الاكتساب هو ان تصور اول المعرف
بوجبه الوجوه ثم تفقد الحاذية وعرضية فتتالف منها ما يستلزم
تصور المعرف ولا شك ان العزوم بالنسبة الى اللازم ليس كذلك لان اللازم
ليس بمقدور قبل تصور العزوم ولم يتصور قط تعريف اللازم بل انما تصور

اولا العزوم فيعلم منه تصور اللازم بلا قصد ولا اختيار فلا يكون
اكتساب يقيني المقصد والاختيار اي قصد المكتسب اختيارا
وهنا السمع كذلك **وله** وعلامة كونه التقسم للمحدود والكم
كون الانفعال بمنع الخلو بحيث تحضره شقين ولا يمكن شقائنا
فان قلت كيف يجوز تقسم المحدود على سبيل الانفعال المانع الخلو
وهذا تقسم المحدود على هذا الوجه قلت لان المحدود منها لا يمكن
ان يكون تاما بين اولاه كونه كذلك لا جاز ان ان يكون تاما بين لانها
لو كانا كذلك يلزم ان يكونا متساويين لكنهما ليس كذلك لان ما
يوجب التميز اعم مما يوجب الاطلاق على كنه الحقيقة فتبين ان كونه
تقسين او كونه احد ما تاما والاخر ناقصا وعلى التقديرين لا
يلزم الاختصار في الشقين لان الحد الناقص يكون مركبا من الجنس
البعد والفصل القرب يتعدد بتعدد الجنس البعد فلا يصديق
الانفعال المانع عن الخلو **وله** لا يجاب بان معرف المعرف عينه على
حذف المضاف اليه واقامة الدام مقامه اي معرف معرف المعرف
لان منها امور ثلثة المعرف المحدود والمعرف الذي هو معرف المعرف
المحدود والمعرف الذي هو معرف المعرف المحدود والمجيب يقول
ان الامر الثالث هو عين المعنى لان كل واحد من هذه المعرف واحد
حد المعرف عين الاخر بناء على ان كل واحد منها عبارة عما يستلزم
تصوره تصور الشئ كان كل واحد من الوجود ووجود الوجود

فكون معرف الموقوف انما معلوما باعتبار صدق امر معلوم على كائنه
 بعينه لكونه معلوما باعتبار عارفين وصدق مطلق المعرف الموقوف على
 ان قلت ما الفرق بين الامور الثلاثة اعني ذات معرف الموقوف ووصف
 معرف الموقوف والمعرف المطلق قلت قولنا ما يستلزم تصور تصور الشيء حيث
 هو مع قطع النظر عن كون مجموع هذا القول موصلا الى معرفة شي اخر وهو كون
 ما صدق عليه هذا القول موصلا الى معرفة شي اخر موقوفة ذات معرف الموقوف
 وهذا القول باعتبار كونه موصلا الى معرفة الشيء الذي هو المعروف خبره هو
 معرف الموقوف وباعتبار كونه ما صدق عليه هذا القول موصلا الى معرفة شي اخر
 اعم من ان يكون ذلك الشيء هو المعروف او اشياء اخر واعم من ان يكون ما صدق
 عليه هذا القول نفس هذا القول او غيره ما هو المعروف المطلق فكون ذات
 معرف الموقوف عبارة عما يستلزم تصور تصور الشيء مطلقا من غير اعتبار
 شي اخر وهو وصف معرف الموقوف عبارة عما يستلزم تصور تصور الشيء
 الخاص الذي هو المعروف والمعرف المطلق عبارة عما يستلزم تصور تصور
 الشيء اعم من ان يكون ذلك الشيء هو المعروف او اشياء اخر فكون الشيء
 في ذات معرف الموقوف خاليا عن قيد العموم والخصوص وفي وصف معرف
 الموقوف مقيدا بالخصوص وفي المعرف المطلق مقيدا بالعموم بالبداهة
 الاجمالية في هذا المقام ان يقال ان ما يستلزم تصور تصور الشيء مع قطع
 النظر عن افعال معلومة او افعال افراده هو ذات معرف الموقوف وباعتبار
 افعال معلومة هو وصف معرف الموقوف وباعتبار مطلق افعال اعم من ان

كون

يكون افعال معلومة او افعال افراده هو مطلق المعرف الموقوف على ذات
 معرف الموقوف **قول** وقد عرفت ان الى جواب لمن يقول ان قولنا ما
 تصور تصور الشيء لا يصدق تعرفا للمعرف المطلق لان معرف الموقوف اخفى
 من مطلق المعرف لكونه المقيد اخفى من المطلق والتعريف لا يكون الا
 بالساو ولا بالافضل والبالا اعم وتحرر الجواب ان يقال ان قولنا ما
 يستلزم تصور تصور الشيء انما وقع تعرفا للمعرف المطلق بحسب
 ذاته من غير اعتبار شي اخر وبعد ولا شك ان هذا الاعتبار هو المعروف
 المطلق وان كان باعتبار انشاده يكون معرف الموقوف اخفى من مطلق
 المعرف فلهذا اداة ذاتية وخصيصة وصفية والتعريف باعتبار المساواة
 الذاتية لا باعتبار الاختصية الوصفية كما ان الحكم بحسب اعم من
 اشكال النوع وغيره من الكماليات وبوصف كونه جنة الخلد اخفى
 من كونه المقيد اخفى من المطلق على ما عرفت في بحث الجنس **قول**
 واما لان التسلسل في الامور الاعتبارية هو الجواب عن التسلسل في
 الموقوف ومن يتحرره ان يقال ان التسلسل يستلزم التوقف والتوقف
 كل معرف على معرف اخر متوقف على المقدر نظر الى معرف من حيث
 كونه معرفا ولما حظه من هذه الخشية اما اذا نظر الى معرف من حيث هو متوقفا
 يحصل التوقف لان المدعو من هو ان كل معرف يتكبر الى معرف اخر اذا
 المعرف من حيث هو متوقفا على معرف فيجوز انهما لا يترابعا بل لا محالة
 فلهذا وصف كونه متوقفا لا يستلزم على المقيد ان يعتبر ذلك الوصف وانما

هو في

وعني تقدير ان يكون عليه ان يعتبره وانما لا يمكن ان يعتبره وانما لا يستحال
او قامة باستحالة عن امور معاشه ومعاذة وعني تقدير ان يعتبره وانما
لا يمكن ان يعتبره الا عن انما لا يمكن ان يعتبره وانما لا يستحال
نلا تسلسل قطعا فمعنى قولهم ان التسلسل في الامور الاعتبارية جائز
معناه التسلسل في الامور الاعتبارية لا يتحقق ولا يوجد ويسمى
ان التسلسل في الامور الاعتبارية موجود وجائز **قوله** فان كان معناه
جسما او جوهرا الى غير ذلك المعنى لا بد له من وجه مجهول ووجه معلوم
كما عرفت ومعلوم ان الوجه المجهول يسمى انما هو واما الوجه المعلوم فمحل
ان يكون انشئ او الجوهرا او الجسم **قوله** سواد لم يتحقق شي من احوالها
او اختصت الواقعة الاخيرة اشارة الى ان اختصاص الجملة لا يقتضي
عدم اختصاص احوال الجملة لان اختصاص الجملة اعم من عدم اختصاص
الاحاد والعام لا يستلزم ان لا يكون ذلك غير مستلزم يعني ان المستلزم
سواء يكون التعريف مشتقا عن جملة مخصوصة بالمعروف بعض احوال الجملة
حيث من لا توجد في غير المعروف ولا شك ان اشتغال التعريف على الجملة
الموصوفة اعم من ان يكون في بعضها غلبة عن البعض او لم يكن **قوله** مع ان
فكره ليس شاعرا يعني ان ما ذكره من تعريف الرسم الناقص هو الذي اعني
قوله هو الذي يتكبر من عرضيات تتحقق كلها بحقيقة واحدة لا يصدق على
المركب من الجنس البعيد الخاصة لان الجنس البعيد ليس بعرضي الدم الا
ان يقول في المركب من الجنس البعيد الخاص بان يقال غلب العرض الذي

هو الخاص على انه الذي هو الجنس البعيد فطلق اسم احد المتعاليين
على الاخر في يصدق على المركب من الجنس البعيد الخاص انه مركب من العرضيات
او بان يقال ان المركب من الذات والعرض كما يتصف احد جزئيه بان يكون
كذلك مجتمعا يتصف بان عرضي لان مفهوم الذات هو القول في حقيقة
الجزئيات ومفهوم العرض هو عدم القول فيها وقول المركب انشئ
بمقتضى وقول كل واحد من اجزائه فله لانه امور وجودية بخلاف عدم
وقول المركب فله فانه لا يقتضي الاعم وقول اجزائه فله لانه امور
فكون المركب من الداخل وغيره اقل غير داخل فيلزم ان العرضيات
للكل كما اسم لا بد جزئيه فالقول بان اسم الكل على الجزء على سبيل المجاز
الارسل في غير الجزآن عندنا اول عرضيين فيصدق على المركب
من الجنس البعيد الخاص انه مركب من العرضيات فالتساوي الاول
يكون من الملاقاة اسم احد الجزئين على الاخر والتساوي الثاني من باب
الطلاق اسم الكل على الجزء ولا يخفى عليك ان التساوي الثاني انما يقع اذا
الذات بالداخل والعرض بخلافه وانما اذا قرر الذات بالداخل والعرض
بالخارج فلا يقع هذا التساوي لان كل واحد من الذات والعرض امر وجودي
قوله او يقال نصب عطف على قوله ان يقال في قوله ان يقال في مقتضى
انه لا بد من هذا المقام من التساوي في احد الشيئين احد هما التساوي في
من الجنس البعيد الخاص كما من الوجهين والاخر هو التساوي في ذات
توفا الرسم الناقص اعني قوله هو الذي يتكبر عن العرضيات التي يتحقق

جعلتها بحقيقة واحدة بان يقال ان هذا التعريف ليس تعريفا لطلق الرسم
 بل هو تعريف لما هو غالب الوقوع من الرسم السابق في اقسامه المتصورة
 النظرية **قوله** فان التصور مع الوصف العام والخاص اقوى من العلم
 العلم بالشي من وجهين اقوى من العلم به من وجه واحد سواء كان ذلك الوجه
 وجها ذاتيا او عرضيا ولذلك قالوا العلماء خبر من علم واحد **قوله** فعلى هذا
 ان معنى تقدير ان يكون التفرق بغير الجنس القرب والى حد رساما مقصودا
 يلزم ان يكون التعريف بالعرض العام مع الى حد او الفصل والتفرق الى حد
 مع الفصل والتفرق بالجنس البعد مع الى حد كل واحد من هذه التعريفات
 رساما مقصودا لانه يصدق على كل واحد منها انه تعريف بغير الجنس القرب
 والى حد **قوله** واحكامها اى احكام القضية في غير هذه الرسالة لا يفرق
 امور اربعة تقسم القضية بامور شتى والتناقض والعكس وتلك من شرطيات
 وفي هذه الرسالة اى ان التناقض والعكس المستور **قوله** يخرج المركبات
 الانشائية طلبية كانت او غير المركبات الانشائية الطلبية كالام
 والهنى والنداء وغير الطلبية كالقسم والاختلاف البعوض منج المقود كعبت
 واشترت فان كل مركب من هذه المركبات ليس بقضية بل هو من قبيل
 التصورات الساخرة والمفردات المجزئات عند علماء الميراث فلهذا
 قلنا ان كل مركب من كلام عند النحوي لا يلزم ان يكون قضية عند الميراث
 كقوله المركبات **قوله** لان الحكم اداء اللواق في نفس الامر من شرط النسبة
 وقدرها او لا وقدرها فان النسبة لا فان احدهما الوقوع واكثر اللواق

والحكم

والحكم الايجاب سواء اداء الوقوع والحكم السلبى سواء اداء الوقوع
 فانك اذا قلت زيد قائم فقد اديت وقوع قيام زيد واذا قلت
 زيد ليس بقائم فقد اديت لا وقوع قيام زيد **قوله** ولا اداء
 في الانشائيات بمراد ان لا اداء في الانشائيات للواق في نفس
 الامر ولا بمراد ان لا اداء فيها اصلا لان فيها اداء اللواق في الذهن فانك
 اذا قلت ان هذا قائم فقد اديت للخطا طبيا في ذهنك من طلب النقطة له
قوله لان القضية لا بد فيها من ايقاع النسبة او انتزاعها الى حد
 عن التعريف المشهور في هذا المقام وسواء القضية ان تخلص في
 اللفظ من فنى حمله وان تخلص في حقيقة من فنى شرطية من فنى
 المواضع وان لم تخلص في مفرد من فنى شرطية لان في التعريف المذكور
 اسدله واجوبه كثيرة كما لا يخفى على الناظر في شرح الرسالة **قوله**
 هذا التعريف فانه لا غبار عليه **قوله** وان تاخر وضعه اشارة الى
 ان تقدم الجزاء على الشرط جائز عند الميراث وان كان محتسبا عند النحوي
 لان نظر الميراث الى المعنى والتقدم لا يبطئ بخلاف النحوي فان نظر النحوي
 الى اللفظ والتقدم يبطل الصدارة **قوله** ومما مر من قولنا
 لان القضية لا بد فيها من ايقاع النسبة او انتزاعها علم ان القضية
 اما موجبة او سالبة لانها ان اشتملت على ايقاع النسبة موجبة
 وان اشتملت على انتزاعها فلهذا سألنا **قوله** مخصوصتان اى مخصوصتان
 موجبة ومخصوصة سالبة وكذلك الحكم على قسمين حاملة موجبة وحاملة

مشايخ

والمحسورات اربع موجبه كلفه وجزئه وسالبة كلفه وجزئه **والا** فان كان
الحكم بالاتصال او الانفصال في زمان معين في محققه مثال المحسورة
المفصلة فقولك ان جئتني الان اكرهك ومثال المفصلة المحسورة كقولك اني
في هذا الان اما كاتب وغير كاتب **والا** فان بين كية الزمان جميعه او
فمحسورة مثال المفصلة المحسورة الكلية فقولك كلما كانت الشمس طالما انزلتها
موجود مثال المفصلة المحسورة الجزئية فقولك قد يكون اذا كان الشئ حيوانا
كان انسانا ومثال المفصلة المحسورة الكلية فقولك وانما امان يكون
العدد زوجا او فردا ومثال المفصلة المحسورة الجزئية فقولك امان يكون
الشئ حيوانا او انسانا والافضل مثال المفصلة الكلية فقولك ان كانت
الشمس طالما انزلتها موجود ومثال المفصلة الكلية فقولك امان يكون الشئ
خالصا امان لا يكون انما موجود **والا** والسبب الجزئي ليس كل واحد
وبعض ليس والافضل فقولك ليس كل انسان كاتب وليس بعض انسان
بكاتب وبعض الانسان ليس بكاتب دلالة ليس بعض وبعض السبب
الجزئي ظاهرة لا يحتاج الى البيان للتميز بلفظ البعض وحرف السبب
فيها واما دلالة ليس كل على السبب الجزئي فليست بظاهرة لانه لا يدل على
لعدم ذكر البعض منه بل انما يدل على التزام لان مفلوله مطابق لرفع
الحكم لان لفظ كل لا يجاب الحكم ولفظ ليس لرفع في هذا المفهوم لان
والرفع عن البعض مطلقا سواء كان مع الاجاب لبعض الاخر كما في مادة
الاجاب الجزئي او مع الرفع عن البعض الاخر ايضا كما في مادة السبب الكل

فكون

فكون لفظ ليس كل والا على الرفع عن البعض مطلقا بالالتزام والادراك
احصا على ما يصدق عليه هذا الرفع عن الرفع عن البعض الاخر ايضا لان
لا يدل على ان كل واحد من الدلالات الثلاث فيها اربعة انواع من الرفع
رفع الاجاب الكل وسواها لفظي مطابق المستفاد من لفظ كل الرفع
عن البعض مطلقا وسواها لدول الالتزام والرفع عن البعض مع الاجاب
البعض والرفع عن البعض مع الرفع عن البعض الاخر ايضا وهذا
الرفع ان يساوي لولدين قطعاً لا مطابقة ولا تعقيل ولا التزاما فيكون
الرفع الاول ملزوما والرفع الثاني لازما وكل واحد من الرفع والرفع
الرابع قد منتهى في الالتزام هذا هو تحقيق الكلام في هذا المقام **والا**
طردا وعكس الطرد هو التزام في الشئ والعكس هو التزام
في الاستثناء يعني كلما تحقق الحكم على الافراد في الجملة تحقق الحكم
على البعض وكلما تحقق الحكم على البعض الافراد تحقق الحكم على
الافراد في الجملة لانه لو لم يكن كذلك يلزم عدم تحقق الحكم على تقدير تحققه
وانه محققا لم يتحقق الحكم على الافراد في الجملة لم يتحقق الحكم على
الافراد وكلما لم يتحقق الحكم على البعض الافراد لم يتحقق الحكم على الافراد
في الجملة لانه لو لم يكن كذلك يلزم تحقق الحكم على تقدير عدم تحققه وانما
والا وكذا الحكم في زمان متشعب مع الحكم المطلق يعني ان الحكم في زمان
غير معين بحيث يتشعب ويسر في جميع الازمان على سبيل البدلية
فقولك قد يكون اذا جاء زيد الكرمية فانها قضية شرطية جزئية لان

قد يكون يدل على بعض غير معين من الزمان مع الحكم المطلق كما يكون
 التعرض للزمان كقولك ان جاد اكرمته او بدون التعرض لبعضية الزمان
 وكلية كقولك اذا جاد زيدا اكرمته فانها قضيتان شرطيتان ممتثلتان
 لانه قد اسئل فيها التعرض لكيفية الزمان اما باستناد التعرض للزمان مثلا
 كما في المثال الاول او باستناد التعرض لكيفية الزمان مع التعرض للزمان
 كما في المثال الثاني لان اذا عطف الزمان دون ان **يكون** متلازمان اي
 الحكم في زمان غير معين مع الحكم المطلق متلازمان طرذا وعكسا
 تعين ما ذكرناه في التزام بين الحكمة الجزئية والحكمة المطلقة فكيف
 ان كقولك ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة فان المقدم في هذه
 الشرط معلول كقولك مثال شرطية يكون جوازا معلولي على واحدة كقولك
 ان كان النهار موجودا فالعالم مضيئ فان كل واحدة من وجود **النهار**
 واطافة العالم معلولين لطلوع الشمس **وهذه** متضافان اي يمكن
 فقه المقدم والتام معلولين لعدو واحدة المتضافين المقدم والتام
 والتضاف سوكون الشئيين بحيث لا يعقل احدهما بدون الآخر
 كالابوة والبنوة لان الابوة لا تعقل بدون تعقل البنوة وكل
 واحد منهما معلول للقول بالواقع بين الاب والابن وليست الابوة
 على البنوة ولا البنوة على الابوة اذ لو كان كذلك المقدم اتصاف الاب
 بالابوة على اتصاف الابن بالبنوة او بالعكس وليس كذلك لان
 يتحققان معا عند تحقق القول من غير ان يتحقق بينهما قبله وبعده

ذاتية كانت او مانبه فان الاب لا يعبر اباقبل ان يعبر الابن ابنا
 وكذا الابن لا يعبر ابنا قبل ان يعبر الاب ابنا مع ان ذات الاب مقدم
 على ذات الابن تقدم زمانيا وتقدم ذات احد الموصوفين على الآخر
 لا يستلزم تقدم احدهما الشئيين على الآخر لجواز ان يتقدم ذات
 على ذات ثم يتفقا معا بعضه واحدة او بعضهين مختلفتين لانه
 يجوز ان يتصف ابن الاربعين مع ابن الخمسة في ان واحد بالعلم
 او احدهما به والآخر بالسيان مع ان ذات ابن الخمس مقدم
 على ذات ابن الاربعين **وهذه** مجرد الاتفاق بين ان الحكم بالاتصال
 في الاتفاقية مجرد الاتفاق بين المقدم والتام من غير ان يكون احدهما
 لازما والآخر ملزوما كما اشار اليه بقوله لانها خلقا كقولك فان تامة
 الانسان ليست ملزمة لنا هيبة الحمار ولانا هيبة الحمار لنا طبقه
 الانسان لانه لو كان احدهما ملزوما للآخر لما جوز العقل انفكاك
 احدهما عن الآخر لا متناع انفكاك اللازم عن المعلوم لاستلزام وجود
 المعلوم بدون اللازم وسويع لكن العقل يحكم بان يجوز ان يكون الانسان
 ناطقا والحمار ليس بناسق وان يكون الحمار ناطقا والانسان
 ليس بناسق ولان لم يكن بين المقدم والتام في الاتفاقيات لزوم كانه
 المقدم جازا للواقع في نظره سواء كان التام واقعا او لم يكن وكان
 للعقل بين امرين لا يتوقف وجود احدهما على الآخر لعدم الكلام في
 ان الاتفاقيات لا فائدة فيها ولهذا لا يستعمل في العلوم والاتفاقيات

يكون الدالة اعم من القومية ان علم ثبوت المحل للموضوع في النفس ^{ان}
 كانت متحققة في نفس الامر لكانها في الدالة ليست معلومة وعلى تقدير معلوميتها
 ليست ملاحظة ومنظرة اليها نظر الحاكم فلا يحكم بالضرورة لان علم الحكم
 بالضرورة من العلم بعلم ثبوت المحل للموضوع وملاحظة عند الحكم وفي
 القومية معلوم وملاحظة لدى الحاكم عند الحكم فيكم ^{بالعلم} ومنه يعلم وما
 ذكرناه تعاريف الموجبات والسوابل لغير الحقيقة علم ان كل مادة
 صدق فيها موجبه مانعة المانع كذب فيها سالبه مانعة المانع لان صدق موجبه
 مانعة المانع يقتضي امتناع الاجتماع بين الجزئين كقولك هذا الفل اما شجر
 واما حجر وصدق سلبها يقتضي امتناع الاجتماع بينهما كقولك هذا الفل
 اما ان يكون هذا الفل لا شجر او لا حجر او بينهما تناف فلا يجمع الموجبة
 والسالبة من مانعة المانع في الصدق فكما صدق احدهما كذب الاخر
 وكذا صدق في مثل هذه المادة سالبه مانعة المانع لان تحقق منوع المانع
 يستلزم عدم تحقق منوع المانع وعدم تحقق منوع المانع يستلزم عدم سلب
 منوع المانع فيجوز صحة سلب منوع المانع مع اجتماع ^{اللازم} اجتماع
 مع الزوم ويعلم ايضا ان كل مادة صدق فيها سالبه مانعة المانع لان
 صدق الاول يقتضي امتناع خلو الموضوع عن الجزئين كقولك زيد اما
 ان يكون في البيت واما ان لا يكون في البيت وصدق الثاني يقتضي امتناع خلو
 كقولك ليس زيد اما ان لا يكون في البيت واما ان يكون في البيت تناف
 فلا يجمع الموجبة والسالبة من مانعة المانع في الصدق وكذا صدق في مثل

ان الدالة اعم من القومية
 ان علم ثبوت المحل للموضوع
 في النفس كانت متحققة
 في نفس الامر لكانها في
 الدالة ليست معلومة

هذه المادة سالب مانعة المانع بينهما وهو يقتضي صحة سلب منوع المانع
 اجتماع منوع المانع مع اجتماع منوع المانع اجتماع منوع المانع اجتماع منوع المانع
 وكذا اجتماع سالبها مع سالبها مانعة المانع اجتماع منوع المانع اجتماع منوع المانع
 يعني ان كل مادة صدق فيها سالبه مانعة المانع كذب فيها موجبه مانعة
 المانع لان الاول يقتضي امتناع الاجتماع واثانيه امتناعه وصدق فيها
 موجبه منوع المانع لان سلب منوع المانع يقتضي تفرد منوع المانع بالاجتماع
 فلو كان منوع المانع هذا السلب ايضا سلبا يلزم ان يكون منوع المانع اجتماع
 بالسلب هنا وان كل مادة صدق فيها سالبه مانعة المانع كذب فيها موجبه
 بناء على ما مر من ان السالبة والموجبة من نوع واحد لا يجمعان في الصدق
 ولكن صدق فيهما موجبه منوع المانع لان تفرد منوع المانع بالسلب على ما قبل
 عدمه فغير فقط يقتضي اختصاصه بالسلب واختصاصه بيقضي
 ان لا يتصف بالسلب غيره فلا يتصف منوع المانع بالسلب على تقدير
 اتصاف منوع المانع فيكون منوع المانع في موجب ومما ذكرنا يعلم ان
 المصادف في هذا المقام اربعة موجبه منوع المانع وسالبها موجبه منوع المانع
 وسالبها في كل مادة ثلث اعتبارات صدقات وكذب واحد
 صدق نفس تلك المادة وكذب يقتضيها وصدق غيرنا يكون المانع في
 عشر اعتبارات وان النقيضين من هذه الاعتبارات اعني الايجاب
 والسلب من نوع واحد بان يكون مانع المانع اجتماع او مانع المانع اجتماع
 في الصدق وان يغرم اعني الايجاب والسلب نوعين مختلفين

بان يكون احدنا من قبيل من الحيوان الاخر من قبيل من الحيوان كجسمان في وان
 الايجابين من نوعين وكذا السلبين معهما لا يجتمعان فيه **اول** وان كل
 سلبين صدق بين عقيقتيهما من الحيوان كالجو والارض مثلا صدق بين عقيقتيهما
 من الحيوان لا شجر ولا حجر لان النوعين النقيضين يستلزم اجتماع ^{العنصرين}
 مع ان الغرض انه من ان الحيوان لا شجر ولا حجر مستلزم اجتماعهما
 فيلزم ان يكون الشئ الواحد شجرا او حجرا هـ وان كل شيئين صدق بين
 نقيضيهما من الحيوان لا شجر ولا حجر مثلا صدق بين عديهما من الحيوان كالجو
 والحجر لان الجمع بين العنصرين يستلزم النوعين النقيضين مع ان الغرض
 انه من ان الاجتماع بين الشجر والحجر يستلزم النوعين ^{الاجتماع} لا شجر ولا حجر
 ان يكون بين نقيضتي العنصرين من الحيوان لا يلزم اجتماع العنصرين بعد
 فرض اجتماعهم بين عيني النقيضين من الحيوان لا يلزم اجتماع نقيضتي
 تنكر العنصرين بعد فرض اجتماعهم **ول** كذا بعد الاتفاق في الكيف اي
 الايجاب والسلب يردان ما قلنا من انه يتولد من نقيضتي ^{العنصرين} طرفي
 المانعة الجع قضيبة مانعة الحيوان كما يتولد من قولنا هذا الشئ اما شجر او حجر
 حال كونها مانعة الجع قولنا هذا الشئ اما لا شجر او لا حجر حال كونها مانعة الحيوان
 ومنه نقيض طرف مانعة الحيوان يتولد مانعة الجع كما يتولد من قولنا هذا الشئ اما
 لا شجر او لا حجر حال كونها مانعة الحيوان قولنا هذا الشئ اما شجر او لا حجر حال كونها
 الجع انما يكون اذا فرضت النقيضتان موجبتين كالشئ المذكور او
 سالبين كقولنا ليس اما ان يكون هذا الشئ لا شجرا او لا حجرا فان هذه

القضية سالبة مانعة الحيوان لا شجر ولا حجر كجسمان في الانسان
 مثلا ويتولد من نقيضتي طرفيها سالبة مانعة الحيوان كجسمان ليس اما ان يكون
 هذا الشئ شجرا او حجرا فان الحيوان لا شجر ولا حجر ليس بمفوض لجوار ان
 يوجد شئ ليس بواحد منهما كالنفس مثلا ويتولد من نقيضتي طرفيها ^{العنصرين}
 سالبة مانعة الجمع كما ذكرنا دام اذا فرضت احدهما موجب والاخرى
 سالبة يقال في قولنا هذا الشئ اما شجر او حجر ليس البته اما ان يكون
 هذا الشئ اما لا شجرا او لا حجرا فالصادق في السالبة المتقدمة في النوعين
 ان كان الموجبة مانعة الجع كما في هذا المثال يكون السالبة ايضا مانعة الجع
 ان كان الموجبة مانعة الحيوان يكون السالبة ايضا مانعة الحيوان كقولنا
 هذا الشئ اما لا شجر او لا حجر فان هذه الموجبة مانعة الحيوان والسالبة المتقدمة
 من نقيضتي طرفيها اي قولنا ليس البته اما ان يكون هذا الشئ شجرا او
 حجرا ايضا مانعة الحيوان الى اصل ان القضية التوليدية عند الاتفاق
 في الكيف يكون مخالفة للقضية الاحكامية في النوعين من الحيوان كالجو والارض
 وعند الاتفاق في الكيف يكون موافقة لها في النوعين ويكون
 كل واحد من النقيضتين صادقة ايجابيه كانت او سلبية ^{نقيضتي}
 الصدق بالسالبة دون النقيضين بعيدا لطلب عن المقصود والعبارة
 الموصلة اليه من ان يكون اما بعد الاختلاف فيه فالنقيضتان تكونان
 متفقين في النوع يعني ان اتفاقهما في الكيف لا يجتمع مع اتفاقهما في
 النوع وكذا اختلافهما في الكيف لا يجتمع مع اختلافهما في النوع

بل ان كانتا متفقين في الكسف تكونان مختلفين في النوع وان كانتا
 مختلفين في الكسف تكونان متفقين في النوع كما اشرنا اليه بكلمة **الاشارة**
وله ليس معناه ان ينسب عدد الى عدد ويبنى ان يعلم ان نسبة عدد الى عدد
 بالزيادة او النقصان يمكن كما يقال الاثنان زائد على الواحد وهو
 ناقص عنه لكن نسبة عدد الى عدد بالمساواة غير ممكن لانك ان نسبة اما
 غير ذلك العدد يكون زائدا عليه او ناقصا عنه كما يقال الواحد مساو
 للواحد غير نسبة الشيء الى نفسه وهو غير مفيد اللهم الا ان اعتبر النسبة
 بين المعدودين بان يقال هذا الشيء مساو لذلك الشيء في ان كل واحد
 منهما اثنان كالزمانين مثلا وغير معتقود بين او يعتبر النسبة بين العددين
 الثابتين بالمعدودين المختلفين فيحصل المفارقة بين المتسبين
 مع ان كان خال عن المفارقة اذ لا فائدة في ان يقال الواحد القائم
 بهذا الزمان مساو للواحد القائم بذلك الزمان وبذلك الساعات **وله** في
 كسوره النصف الكسور النصف والثلث والربع والخمس والستة
 والسبع والثمن والتسع والعشر **وله** لكانت عشرة فان كسوره زائد عليه
 لان كسوره النصف وسبعة والثلث وسواربعة والربع وثلاثة
 وليس له خمس صحيح والسدس وسواثنان وليس له الكسور الباقية
 كسبع صحيح ومجموع كسره ثمانية عشر لان الستة مع الاربع عشرة والثلثة
 مع الاثنان ثمانية **وله** في مجموع عشرة وعشرة زائد على اثني عشر
 فكون اثنا عشر عددا زائدا باعتبار ان كسوره زائد عليه فان قلت

فصل

فصل هذا يكون حل الزائد على اثني عشر حلا مجازيا لان المنطق الزائد
 حقيقة مساويا حل من كسوره اعني ثمانية عشر لاني عشر لاني منصف
 بالعدد على لا يكون زائدا اذ لو كان اثنا عشر زائدا لكان الزائد اما
 على نفسه وسو مج او على ثمانية عشر وسو خلاف الواقع لان الواحد بالعكس
 او على غير ثمانية عشر من الاعداد الغوتقية وسو انفا خلاف الواقع
 من الاعداد الختامية وسو اعتبار بقيد مع انه يلزم منه ان يكون لكل
 عدد تحت عدد اخر فهو زائد وسو كذلك قلت هذا الفصل مجازي
 بحسب النسبة فيسبب تسمية الشيء باسم كل واحد لاني عشر جزء خمسة عشر اما
 بحسب اصطلاحه فهو حل حقيق فيكون حقيقة عذبة وهي زائدا ولا
 بعد ذلك **وله** كالاربعة فان كسوره ثمانية اقصا عنها لان لها نصفها وسو
 اثنان وربعا وسو الواحد وليس لاثنتي صبيحا والاثنان مع الواحد
 ثلثة والثلثة ثمانية اقصا عن الاربعة هو احد فكون الاربعة عددا ناقصا
 لان كسوره ثمانية اقصا عنها **وله** كالستة فان كسوره ثمانية اقصا عنها لان
 لها نصفها وسو الثلثة وثلثا صوا اثنان وسدسا مساو الواحد والواحد
 مع الاثنان ثلثة والثلثة مع الثلثة ستة فكون الستة عددا مساويا
 لان كسوره ثمانية اقصا عنها فلو قلنا هذا الشيء اما لا يتجزأ ولا يحل
 فيه اشارة الى ما مر من ان كل شئين صدق بين عينيها من غير
 يكون بين نفسيهما من غير اشارة الى انهما في الكيفية **وله** في الاشارة
 الحقيقية الى ان المنطق لا يكون ثمانية اجزا بحسب النظر في الواقع وكيفية

من متصليتين لان قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو وكان في
 الاصل العدد اما زائد او غير زائد وغير الزائد اما ناقص او مساو وقولنا
 العدد اما زائد او غير زائد منفصل وقولنا غير الزائد اما ناقص او مساو
 منفصل اخر وما كانت المنفصلة التي فيه متولدة من الجزء الذي في المنفصلة
 الا انما حذف الجزء الذي في المنفصلة الاولى اذ اقامة المنفصل مقام الجزء وهذا
 اوضح مما قال بعض الشارحين من اننا مركبة من حكمة ومنفصلة لم يسمها
 على سبيل التحقيق حتى يتفصح ايضا هو محقق بانقول من ان قولنا العدد
 اما زائد او ناقص او مساو وكان في الاصل العدد اما زائد او غير زائد
 فليكون هذه قضية شرطية منفصلة وكل قضية شرطية هي مركبة من حلتين لانها
 عند حذف الادوات مخرجة صورتها بقضية كونها ان كانت شاملة
 فانها موجودة فاما اذا حذفنا الشرط والجزء من هذه الشرطية بقي
 الشئ طالما انها موجودة ومما يقتضيان حلتين وكذلك يقع كذا بعد فعل
 المذكور من قولنا العدد اما زووج واما فرد العدد وزووج العدد فرد وما
 قضيتان حلتين وهذا لما لو حق العبارة في المنفصل ان يقال اما
 العدد زوج واما العدد فرد فيكون الترتيب بين القضيتين كمن قال
 العدد ان اختار او صار اما العدد زوج واما فرد وحلفت كلمة اما
 حين اختيارها لا يكون احداهما داخل على القسم والاخر على القسم
 بل كونهان داخلين على القسم والعدد اما زوج واما فرد واذ ثبت
 ان القضية الشرطية مركبة من حلتين ثبت ان كل جزء من اجزائها يكون

قضية

قضية كلية فيكون قولنا في المثال المذكور اما زائد حكمة وقولنا او غير زائد
 حكمة اخر والحكمة الاولى اعني قولنا اما زائد ليس في قوة قضية اخر
 على صورتها والحكمة الثانية اعني قولنا اما غير زائد في قوة قضية منفصلة
 من قولنا اما ناقص او مساو فحدثت تلك الحكمة التي ثبتت هذه
 اعني قولنا اما ناقص او مساو مقام تلك الحكمة فهذا التحقيق ينشرح
 شرح الشارحين وينجح جرح الجارحين **وله** اذا اريد به الانفصال
 الحقيقي بين كل جزئين اي يعتبر الانفصال بين الجزء الاول والثاني
 الجزء الاول والثاني لثوبين **وهو** ان لث في لا يخلو ويصح كما قال
 واما اذا اعتبر الانفصال بين جزئين بان يعتبر بين الجزء الاول والثاني
 فقط وبين الجزء الاول والثاني لث فقط وبين **وهو** ان لث
 فقط في يصح لعدم لزوم الحذف المذكور في القسم الاول **وله** لان الاول
 من اجزائها لث مثلهما برمد ان القضية المنفصلة اذا تركبت من لث
 اجزاء فان تحقق الجزء الاول فلا يخفى من ان يكون الجزء الثاني متحققا او لم يكن
 متحققا فان كان **وهو** متحققا يلزم اجتماع **وهو** الاول مع ان بينهما
 من يطلع وان لم يكن **وهو** متحققا فلا يخفى من ان يكون الجزء الثالث
 متحققا او لم يكن **وهو** متحققا فان كان الجزء الثالث متحققا يلزم اجتماع
 الجزء الثالث مع الجزء الاول مع ان بينهما من يطلع وان لم يكن الجزء
 الثالث متحققا ايضا كجزء **وهو** ان يطلع في الجزء الثالث مع
 الجزء **وهو** مع ان بينهما من يطلع **وله** واما الاخيران فيصيران اي ما يطلع

منها اثبات وادام كثر فيها اثبات كونه متغيرين وادام كثر فيها
 لا كونه متغيرين لانه يجب ان يكون احدا متناقضين ونوعا والآخر
 موضوعا ومهما كلاهما مرفوعا فان تناقض هذا ولكن تعامل ان يقول
 في قوله فان نقيض الشيء سلب لا عدوله نظر لانه يجوز ان يكون ذلك الشيء
 سواء التصور والنقيض في التصورات سواء العدول لا السلب لا السلب
 مخصوص بتناقض التصورات فان نقيض الكاتب لا كاتب ونقيض
 ان كاتب ان ليس بكاتب فكان عليه ان يقول فان نقيض الايجاب
 السلب العدول والتحقيق في هذا المقام ان يقال ان نقيض الشيء
 رفيه ذلك الشيء كما هو جواب فان كان ذلك الشيء ايجابا سمي ذلك الشيء
 الايجاب سلبا وان كان ذلك الشيء نقرا سمي رفعه عدولا فكان ان
 الايجاب والسلب مجتمعان ولا يرتفعان كذلك الثبوت والعدول لا
 يجمعان ولا يرتفعان فانه لا يوجد في الوجود شي يتصف بالكاتب
 واللا كاتب معا ولا شي لا يتصف باحدهما كما انه لا يوجد في الوجود شي
 فيمنه بان زيد الكاتب وليس بكاتب معا او يكيم بان ليس بكاتب
 وليس ليس بكاتب كما نالوا من ان النفي والاثبات لا يجمعان ولا
 يرتفعان فكون التناقض في التصورات راجعا الى الاتفاق وفي
 التصورات الحكم فان قلت نعم ما ذكره واثباته في التصورات
 في بابها قلت فليلا ما يذكره في وجوده وقد وجدوا في الاتقان والعلل
 احكامه بخلاف تناقض التصورات فانه كثر النفي لان انواع النفي

من المطلقات

من المطلقات والموجبات كثره والحكم منها نقيض فبين ان يكون الشيء
 بغير شرط يعرف نقيض كل مقضية قضية **اول** وانما يقال لا تناقض في المفردات
 يريد ان بين المفردات تناقض تناقضا واثباتا لان الاول نقيض
 ان لا يكون هناك ايجابا وسلبا واثباتا نقيض نقيض ان لا يكون هناك
 ايجابا وسلبا معا وتعامل ان يقول ان اردت بقوله ان تناقضا
 بين الافراد واثباتا نقيض ان تناقضا بين الافراد واثباتا نقيض المركب
 فسلم ولكن غير مفيد لطلوبه لان مطلوبه بكونه لا تناقضا اصلا في
 المفرد وهذا الكلام لا يدل الا على انه ليس في المفرد تناقضا المركب
 وان اردت ان تناقضا بين الافراد واثباتا نقيض مطلقا سواء كان
 تناقضا مفردا واثباتا نقيض مركب فلو لم انا يكون كذا لكان لا ولم يكن
 للمفرد تناقضا وقد عرفت ان له تناقضا ايجابا واثباتا ان كلام
 الشارح ههنا اعني في بيان الاقتران بين القضييتين المختلفتين
 بالعدول والتحصيل كثر زيد الكاتب زيد لا كاتب لا يخفى على من
 كانتهناك فلا حرج ان يقول ان القضييتين المختلفتين بالعدول
 والتحصيل بان يكون محمول احدهما محصلا ومحمول الاخر معدولا
 ولا تعريثا ان التناقض لانهما كذا بان عند عدم المصنوع لانهما
 موجبتان في الموجبة بتقضي وجود المصنوع فبعد ان نظام الاقتران
 موجبة اصلا واثباتا نقيض القضييتين بتقضي صدق ايهما وكذب
 الاخر في هذا هو الكلام الخالص في شبه الشئ فليكن بالتأمل

في كلام الشارح في هذا المقام فان فيه انقلابات كثيرة قد كشفنا لك
 على ما في بعض اليوم حديثنا ان مقتضى الاختلاف في كل كتاب لا يجازي
 والسبب في مقتضيه صفة المساواة **وله** فان وحدتها مستلزمة لكونه
 الوحدة استبريدان وجود وحدة النسبة الحكيم مستلزما لوجود الوحدة
 الثنائية وينعكس بعكس النقيض الى قولنا ان عدم شي من الوحدة است
 انما يبرهن عدم وحدة النسبة الحكيم **وله** لا ارتفاع اتساقها بأكملها
 الآله ان يريد ان اتساقها كما يرتفع باقتضاف الموضوعات والحوادث
 والزمان والمكان وغيره من الامور التي يتركبها بغيرها بأكملها
 الآله كما تقول زيد كاتب واروت به انه كاتب بالقلم والواسط
 وزيد ليس بكاتب واروت به انه ليس بكاتب بالقلم والتركيب
 وباختلاف العلة كما تقول النجار يعمل واروت به انه يعمل
 والنجار لا يعمل واروت به انه لا يعمل بغير السلطان وباختلاف
 المنقول به كما تقول كوزيد ضارب واروت به انه ضارب بغيره وزيد
 بغيره واروت به انه ليس بغيره بكذا وباختلاف القيمة كما تقول
 عشرون واروت به ان عندك عشرون دينار اذ ليس عندك عشرون
 واروت به ان ليس عندك عشرون دينار وباختلاف الحال كما تقول
 جئت زيد الى كذا جئت زيد الى كذا على ما اشار اليه بقوله
 اريد غير ذلك فان كل واحد من هذه الاختلافات اعني اختلاف الالوهة
 والعلية والفيض والحيوانية والحال بوجوبها في اتساقها فلا يمتنع

الاجاد

الايجاد في هذه الامور ايضا يستحق التناقض فلا يكون الوحدة است
 الموجبة للتناقض ثمانية فينبغي ان يعبث وحدة جامعة شيع الوحدة او من
 وحدة النسبة الحكيم لانها كلما كانت متحققة كانت الوحدة كلما متحققة
 لان قصده النسبة الحكيم انما يكون بوحدة اطرافها ووحدة قيودها و
 اطرافها وبنفس بعكس النقيض الى قولنا كلما لم يتحقق كل الوحدة است
 بان يتحقق جميعها او بعضها لم يتحقق وحدة النسبة الحكيم فان النسبة
 الواقعة بين زيد وقام غير النسبة الواقعة بين زيد وقام فزيد تام
 زيد ليس بقام والنسبة الواقعة بين زيد وقام غير النسبة الواقعة بين زيد
 وقام في قولنا زيد وقام غير ليس بقام انما غير ذلك من الامثلة هذا متحقق
 واما الورد على الصدر من واجب العقل فقولنا ان اختلاف
 العلم والآله وغيرهما داخل في اختلاف الجبر لان الكاتب بالقلم والواسط
 غير الكاتب بالقلم والتركيب والعامل للسلطان غير العامل بغير السلطان
 فاختلاف هذه الامور مستلزم لاختلاف الجبر وبنفس بعكس النقيض
 انما ان اتحاد التقنيين في الجبر يوجب اتحادهما في هذه الامور
 فلا يكون هذه الامور امورا مستقلة عن كون وحدتها خارجة عن
 الوحدة است الثنائية لا يقال لا اتحاد الموضوع فيها الا في قولنا كل
 انسان حيوان فبعض النقيض ليس بالحيوان في قولنا الانسان
 حيوان فبعض الآله في حيوان فان موضوع كل قضية من قولنا
 موضوع حقيقة زيد وكونه بالقول ان موضوعه لا في حقيقة زيد بل في

شئ من شئ

وموضوع الاخرى بعضها وكل الافراد غير بعضها هذا الكلام جواب لمن يقول
 ان الاختلاف في الكم يفتقر للاختلاف في الموضوع لان الكلي غير البعض
 وتكرر الجواب ان يقال ان المراد من الموضوع في مسالة التناقض الموضوع
 في الذكر اى في الوصف العنونه والموضوع في الذكر الانسان الواقع
 وصفه لثبوته وعرو لكل واحد من الكل والبعض ما يورى مقابلا سور
 عند الميزان هذا هو كيقين ما قالوا واما التدقيق فيستدعي ان يقال ان
 المراد من اتحاد الموضوع في قولنا كل انسان حيوان بعض الانسان
 ليس بحيوان اما الاتحاد في اللفظ او الاتحاد في المفهوم او الاتحاد
 فما صدق عليه المفهوم فان كان المراد للاتحاد في اللفظ فهو مستقيم
 لشغل المنطق بالالفاظ مع انه غير مسجل بها على ما قالوا من ان المنطق
 من حيث انه منطق لا يشغل له بالالفاظ وان كان الاتحاد في المفهوم
 فهو يستدعي ان يراد من الموضوع في المحصورات المفهوم من كيقين
 المحصورات با باما لانه قد ثبت فيه بالادلة ان الاتحاد في
 الموضوع انما يكون صورته لا المفهوم وان كان الاتحاد في صورته
 فله المفهوم فلان ان ما صدق عليه مفهوم الانسان المصدر بالكل فهو
 مع ما صدق عليه مفهوم الانسان المصدر بالبعض لان جميع الافراد
 التي هي بعضها المتعلق بالكل لا يكون الاتحاد في اللفظ والاتحاد في المفهوم
 من غير اتحاد في اللفظ بل في اللفظ واللفظ في اللفظ والاتحاد في المفهوم
 يتحقق بان البعض والكل في اللفظ في اللفظ والاتحاد في المفهوم

الجزئية

الجزئية في ان البعض الذي وقع موضوع الجزئية هو بعضه وقع موضوع الكلية
 غاية ما في الباب ان يكون موضوع الكلية مشتملا على امر اخر وهذا لا ينشأ في
 اتحاد الكلية والجزئية في الموضوع فاذا قلت كل حيوان انسان
 بعض الحيوان ليس با انسان فالبعض الواقع من الحيوان موضوع الجزئية
 اعني النفس هو البعض وغيرهما هو بعضه وقع موضوع الكلية فالكلية
 اخذت الانسان لانه لكل البعض والجزئية اخذت غيرها عند
 قلت مثلا النفس انسان وغير انسان فيستلزم والواجب السلب
 على محل واحد فبقينا قضان جزما الجزئيتين كقولنا بعض الحيوان انسان
 وبعض الحيوان ليس با انسان فان النقيضين هما كذا ان يكونا
 فبقينا قضان وكذا ان يكونا غير من فلا بقينا قضان فالتناقض بينهما
 ليس بجزئي بخلاف الكلية والجزئية فان التناقض بينهما جزئي وهذا
 هو السر في تحقق التناقض بين القضييتين المختلفتين بالكلمة
 في جزئيتين فان قلت مورد والواجب والسلب الكليتين
 فمورد واحد فكان ينبغي ان يكونا متناقضين كقولنا كل انسان
 حيوان ولاشئ من الانسان بحيوان فليام لم يكفوا بانهما متناقضان
 مع ان احد هما صا وقدم للملاحظة فثبت عدم كونهما متناقضين
 بما ذكره كون الكليتين فيهما اعم من الجزئيتين فثبت عدم كونهما متناقضين
 كقولنا كل حيوان ليس با انسان ولاشئ من الحيوان ليس با انسان كقولنا
 انسان لا يكون مخرج من كونهما متناقضين في الكلام في هذا المقام

الخاتمة على طلبه هذه الامام **وله** اعلم ان المبدء في قوة الخيرية فكلما حكمها الى
 كما لا يكون من الخيرية تنافق كونك لا يكون من المهمات تنافق بل
 بين المصلحة والمصلحة بان يكون المصلحة موجبة والمصلحة سلبية وبالعكس كما
 بين المصلحة والخيرية **وله** وسوان يعبر الموضوع في الذكر محمد الا ان يريد ان
 من معنى العكس ههنا ثلثة القضية الحاصلة بعد التبدل ونفس التبدل
 والتبدل والا الا ان مصطلح في اثبات غير مصطلح وتحتف الجمل في هذا
 المقام لا يلزم الحل ان جعل الذرات وصفها وبالعكس في الاشتغال على
 قلت المتعلق وكونك جعل وصف المحل موضوعا وذات الموضوع
 محمول لا متعلق جعل الذرات على الوصف وعقد الوصف عقد المحل بان جعل
 عنوان المحل عنوان الموضوع وعنوان الموضوع عنوان المحل وهو
 المراد بجعل الموضوع في الذكر محمول وبالعكس مع بقا الارباع السبب
 بحاله ان كان الاصل موجبا كان العكس ايضا موجبا وان كان الاصل
 سلبا كان العكس ايضا سلبا وعكس الموجبة لا يكون سلبية
 صادقة في كل مادة وكذلك عكس السلبية لا يكون موجبة صادقة
 في كل مادة فان السلبية في عكس قولك كل انسان حيوان صادقة
 في كل مادة في عكس بعض الحيوان ليس بانسان ولكن ليست صادقة
 في عكس قولك كل انسان ناطق وكذلك في الموجبة صادقة في عكس قولك
 ليس كل انسان حيوان صادق في بعض الحيوان ليس في كل انسان
 في عكس قولك كل انسان ناطق في بعض الحيوان ليس في كل انسان ناطق

الجارية في جميع المواد والعدم كلية انعكاس الموجبة سلبية والسلبية موجبة
 اشار على سبيل النفي الاجمال بقوله اما الاول ان يقال لا يجب السبب
 فلان قولنا كل انسان ناطق لا يلزم السبب اصلا وقولنا لا شيء من
 الانسان ناطق لا يلزم الايجاب اصلا وتحرر النفي ان يقال لو كان عكس
 الايجاب سلبا وعكس السبب سلبا سلبا مطروا لما تخلف عنه
 في ثابتين الحاديين **وله** اما الثاني ان يقال الصدق والكذب ان الحكم
 بالصدق والكذب **وله** فنعناه ان يريد ان معنى الكلام منعا على التوزيع
 يعني ان بقا الصدق من جانب الاصل وبقا الكذب من جانب العكس
 يعني ان صدق الاصل يستلزم صدق العكس وكذب العكس يستلزم كذب
 الاصل وليس البقاء ان من جانب الاصل لان الاصل الكاذب قد يصدق
 منه العكس الصادق كقولك بعض الانسان حيوان في عكس قولنا
 كل حيوان انسان وذلك لان الاصل ملزوم والعكس لازم وصدق
 الملزوم يستلزم صدق اللازم لان الملزوم انما يكون اخص من اللازم
 ما هو مساو له وصدق كل واحد من الاخص واحد المتساويين يستلزم
 يصدق الاخر والمساوي الاخص كما يستلزم صدق الانسان الاخص
 كل واحد من الحيوان بالاعم والاني طبق اليها وهو ان يستلزم كذب الملزوم
 كذب اللازم فيقضي عنه في ملازمه فكلما كان كذب الانسان في
 يستلزم كذب الحيوان فيكون كذب الانسان في كذب الحيوان فيكون كذب الانسان
 في كذب اللازم يستلزم كذب الملزوم لان اللازم انما يكون اخص من الملزوم

او مساويا له كذب كل واحد من الاعم واحد المتساويين يستلزم
 كذب الاخص والمساوي الاخر كما يستلزم كذب كل واحد من الحيوان
 وانما طوق كذب الانسان ولا يستلزم صدق اللازم صدق المعلوم
 لجواز تخلفه عنه في مادة عموم اللازم فان صدق الحيوان لا يستلزم صدق
 الانسان لجواز كونه في مادة غير كون قول الانسان موقفا للصدق
 والكذب بحالة اشارة الى ان من الاصل والعكس لزوما واثار
 يستلزم التصديق على الكذب بان التصديق من جانب الاصل
 والكذب من جانب العكس بناء على ان الاصل مقدم على العكس
 يستلزم الاصل معلوم والعكس لازم دون العكس هذا غاية
 كلامهم بان مقام مقدمات اسناد التبريد ولكن تعاقب ان يتولى ان
 لفظ البقاء مانع عن هذا التوجيه لان البقاء يدل على الكون السابق
 وصدق الاصل كان له كون سابق على الجعل المذكور فيصدق في حقه
 ان يقال ان صدق الذي كان قبل الجعل باق بعد الجعل وما كذب العكس
 فما كان له كون سابق على الجعل المذكور لان العكس الذي هو اصل
 الكذب لكون الكذب قائما به ما كان له كون قبل الجعل المذكور فصدقه
 بقاءه وبناء كذبه فلا يعجز في حقه ان يقال ان باق اللفظ لا يتكلم في
 بناءه اليه وهو باق بطلان بقاءه فيكون باق بطلان بقاءه فيكون باق بطلان
 بقاءه فيكون باق بطلان بقاءه فيكون باق بطلان بقاءه فيكون باق بطلان
 بقاءه فيكون باق بطلان بقاءه فيكون باق بطلان بقاءه فيكون باق بطلان

امثال

امثال هذه التكاليف ولو بطلت بما يجيء في البال لوقعت في حيزه كمال
 وبالملاقاة يصدق الجزئية من الطرفين يريد ان الوصفين اذا
 تنازعا على ذات يمكن ان يعبر عن الذات بكل واحد من الوصفين
 وبجمل كل واحد من الوصفين عليها فان وصف الانسان وصف
 الحيوان لا يتنازعان على زيد يمكن ان يقال ان بعض الانسان الذي
 هو زيد حيوان وان بعض الحيوان الذي هو زيد انسان ولا اتحاد
 الذات في الوصفين قالوا لولا انه المسمى بالحيوان لكانت الموصية
 الكلية تنكس لنفسها لانها اذا قلت كل انسان حيوان فقد
 حملت الحيوان على افراد الانسان من زيد وعمر وعكر وغير ما دونهم
 فاذا عكست هذه القضية وقلت كل حيوان انسان فانك لا تحمل
 الانسان الا على ما حملت عليه الحيوان بناء على ان الذات لا يتغير
 بالعكس انما يتغير الوصف الفعول كما صرحوا به وما حمل عليه الحيوان
 في افراد الانسان فما حمل عليه الانسان انما يكون افراد الانسان
 والامكن هذه القضية عكس تلك القضية فاملاحة تعجز الموصية الكلية
 ايضا من الطرفين نظرا الى الذات كقولك كل انسان حيوان وكل
 حيوان انسان لان الحكم في القضيةين كالمتين على الذات المعينة اعني
 افراد الانسان والموصية الجزئية فقط نظرا الى المعلوم ان بعض
 الجزئية يريد ان لا يصدق في العكس الذي هو موصية بكونه لصدق
 تعينه الذي هو موصية بكونه في موصية بكونه في موصية بكونه

امثال

واجب جزئية من متافيق الاصل الذي هو سالبه كليه مثلاً اذا صدق لاشي من
 يوجب ان يصدق على كل من قولنا لاشي من الجواب ان لا يلزم صدق لاشي
 من الجواب ان الصدق نقيضه اعني قولنا بعض الجواب ان ثم تنكس هذه القضية
 بعكس المستوي الى قولنا بعض لاشي جرح وقد كان الاصل لاشي من لاشي
 يوجب صدق السالبة الكلية والموجبة الجزئية معا وموجب الاصل صدق السالبة الكلية
 فكلونها قضية اصلية مفروضة الصدق والاصدق الموجبة الجزئية فكلونها
 ولازم ان نقيض القضية الكلية المفروضة الصدق والازم نقيض الكاذب
 ان يكون صادقا لان نقيض الكاذب يجب ان يكون صادقا لان لازم النقيضين
 ايضا صادقا لان صدق الكل لازم صدق الكل لازم فكلون نقيض العكس
 مستلزما للوجوه ومن ثم الجرح فكلون العكس صادقا وسواء المطلوب او غيرها
 اي نعم القضية التي هي نقيض العكس اعني قولنا بعض الجواب ان ثم تنكس هذه القضية
 صفى الى القضية الاصلية التي قولنا لاشي من لاشي من الجواب ان لا يلزم صدق لاشي
 بعض الجواب ان لاشي من لاشي من الجواب ان ثم تنكس هذه القضية
 العكس طريق طريق العكس وسواء يعكس نقيض العكس ليحصل ما يشاء
 الاصل والمختلف وسواء نعم نقيض العكس الى الاصل لينتج على الاشارة
 اشار الى هذين الطريقين لظهورهما كما عرفت واما انتم ارضيتم بكون
 وكونه مقدما على غيره من القضايا فيرى ان حدود القضية هي ان حدود القضية هي ان
 وكونه لا يعكس المستوي فيكونه من وضعها واما المتبرك بها الترتيب

واما عكس النقيض فقد اخذت الحدود ووضعتها بواسطة جعل
 المحمول موضوعا ونقيض الموضوع محمولا فلا يتفصح الاتباع حتى ايضا
 بواسطة عكس النقيض كما يتفصح بواسطة العكس المستوي والنور والكل
 مثلاً حتى يتفصح لكل ارتفاع انتاج احد العكسين ولا ارتفاع في الآخر
 مثلاً اذا ارسلت ان تثبت ان بعض الهندى ناطق تقول من الشكل ان
 هكذا بعض لاشي هندى وكل لاشي ناطق فاذا عكست الصفوى
 بالعكس المستوي وتقول بعض لاشي هندى لاشي وكل لاشي
 ناطق ينتج من الشكل الاول بعض الهندى ناطق وتقول من اخرى
 من الشكل الثاني بعض الهندى لاشي واما ليس بناطق لا يكون سائما
 فنكس الكبرى بعكس النقيض وتقول بعض الهندى لاشي وكل
 لاشي ناطق ينتج من الشكل الاول بعض الهندى ناطق فان حصل
 النتيجة في القولين انما بواسطة الازيد او الى الشكل الاول لكن الا
 زيد او في القول الاول بواسطة العكس المستوي وفي الثاني بواسطة
 عكس النقيض والاول اسهل لسلطة الحد وفيه دون الثاني لا يفتي
 على متبعيه بالثبات الفدانيه والباء التي فيه من الاتباع ويستعبد بالباء
 التي فيه والباء التي فيه من الاتباع وسواء المطلوب لا يخفى على من
 يتبع الشرح ويطلبه كالمقضية البسيطة المستندة لعكسها كما سترى
 كل لاشي حيو ان قولنا بعض الجواب ان ثم تنكس هذه القضية
 الكافية المقدمات كقولنا لكل لاشي جرح وكل جرح جرحا فكل جرحا

يتجوز ان كل الشئ جاز **دوله** يخرج الاستواء الغير التام والتشديد الاستواء
 الغير التام سواء جاز اكثر الجزئيات على الكل كما تقول كل حيوان غير الانسان
 ليس له حصى لان الفرس والبغل والحمار كذلكه سواء يفيد اليقين
 لجواز ان يوجد من الجزئيات ما ليس له ذلك الحكم كما لا ريب في مثالنا
 فاننا له حصى والتشديد هو تشديد كل جزء مع جزء اخر في حكم ذلك الجزء
 لما لا ينفك عنه في معنى كما تقول ان يفيد حرام لانه مسكر كما في سوا ايضا
 لا يفيد اليقين لجواز ان لا يكون الا سكار على تمامه للحرمة وكونه حصة
 مادة الخمر وحل فيها او يكون مادة التبديد مانعة عن الاتصاف بهذا الحكم
 ولهذا قال انما لا يستلزم ان المطلوب لكونها ظاهريين واما الاستواء
 التام فهو احوال الحكم جميع الجزئيات مضمومة كما تقول كل عنصر متجز لان
 الارض والماء والهوا والنار كذلك فهو يفيد اليقين لا يختص بالجزئيات
 في عدد بل في الاطلاق على حاله كاختصاص جزئيات العنصر في مثالنا الارض
 فلما يوجد جزء ليس له ذلك الحكم فحكم الاستواء التام حكم القياس لهذا
 حوله اما صورة القياس كما يقال في هذا المثال كل الفانم هذه الارض
 وكل الاربعه متجزه فكل الفانم متجزه **دوله** عنها يخرج المقدمتين المستلزمين
 لا جديهما كقولك زيد قائم وعمرو ذهب فان ما بين الفقيين مستلزم
 احدية الاستلزام الكل في حيث هو كل للجزء فلا يكون الكل واحدا في نفس
 في غير ذلك فحصل احدية الاستلزام كونه جزءا مستلزما للجزء والفرق
 بينك لانه وانما لو حدثت احديهما لم يثبت الاخر حاصله فلو كان الحصول

احد الجزئين دخل في حصول الاخر لكان كل واحد منهما ينفق بانفسه الاخر
 لكنه ليس كذلك ١٢ مثال هذه المثال وان كانت سيرة بالدرية لكنها
 عسيرة بالعبادة لا يدخل تحتها بسهولة وهذا اطنبت الكلام **دوله**
 احتراز عن مثل قياس المساواة قياس المساواة ما وقع فيه المساواة
 محمولين على مثل قول **اب** و **ب** مساوي **اب** فان المساواة منها
 محمول مرتين مرة على **ا** مرة على **ب** فمثل قياس المساواة ما وقع فيه غير
 المساواة كما تقول **اب** مبين **ب** مبين **ا** فان المبين منها محمول
 مرتين مرة على **ا** مرة على **ب** وكما تقول العسل في الدن والدن في الدن
 فان الحصول في الشئ منها وقع مفعولا مرتين مرة على العسل ومرة
 على الدن وكما تقول الاثنان نصف الاربع والاربون نصف الثمانية
 غير ذلك من الامثلة ويمكن ان يفسر قياس المساواة بانه قياس يكون
 فيه الشئ الواحد محمولا على الشئين ثابتهما اعم من ان يكون ذلك الشئ
 الواحد هو المساواة او المبينة او غيرهما في غير الامثلة من قبيل قياس
 المساواة وسواء قرب الى الضبط وان يكون جميع الامثلة من ماهية واحدة
 اشار بقوله احتراز عن مثل قياس المساواة الى احتراز عما هو مثل
 قياس المساواة في الماهية اعني كون الشئ الواحد ثابتهما الشئين معا
 ان كل قياس يكون على هذه الصفة فهو محترز عنه فلا بد يقال ان الاحتراز
 عن مثل قياس المساواة لا يستلزم الاحتراز عنه فان قلت التشكيك
 ان مثل على محموله الاخرين كما تقول كل **ب** **ا** لا شئ من **ا** فيكون

قياس مساواة قلت الارواح قد تارة تكون مساوية وتارة
 باختلاف مقدمتيه بالاجاب والسبب فلا اشكال فان قلت ما تقول
 في سوال الاشارة كما تقول ليس بمساوي **وب** مساوي او تقول
اساوي **وب** ليس بمساوي **ف** في ان قياس من قلت اما الاول فلا
 يعتبر انتاجه لا تنفاد اجاب الصوري فيه وقياس المساواة ينبغي ان
 يكون مشتملا على شرط من الاشكال الاربع واما الثاني فانه ينتج لذاته ليس
 بمساوي لا طراد هذا الانتاج في جميع افراد هذا النوع من التركيب بحيث
 لو بررنا المساواة بالتعريف وقلنا الاثنان نصف الاربع والاربع ليس
 نصفا للستة ينتج السالبة اعني قولنا الاثنان ليس نصفا للستة فلو كان
 هذا ايضا قياس مساواة لان قياس المساواة ما يكون صدق في حقيقة
 حقيقة بل صدق المقدمة الغربية لا دالة فكل واحد منهما ليس قياس
 المساواة اما الاول فلهذا عدم اقتباره على انتفاء اجاب الصوري فيه واما
 كون قياس المساواة على قانون شكل من الاشكال الاربع واما الثاني
 فلان انتاجه السلبى اعني قولنا ليس بمساوي انتاج لذاته هو اسطة
 مقدمة غريبة لوجود هذا الانتاج في جميع امثال هذا التركيب كقولنا الاثنان
 نصف الاربع والاربع ليس نصفا للستة ينتج ان الاثنان ليس نصفا
 للستة كقولنا ليس في الطرف وليس الطرف في البيت ينتج ان البيت
 ليس في البيت ولو كان الانتاج السلبى لاندث هذا التاميف لما كان
 دافعا للانتاج الاجباري فلو كان هو اسطة المقدمة الغربية ان غير المذكور

كان صدقها باعنا صدق تلك المقدمة وكذبها كذبها كقولنا **اساوي**
وب مساوي **ف** فانه ينتج ان **اساوي** هو اسطة صدق المقدمة الغربية
 اعني قولنا المساوي للمساوي للشيء مساوي لانك الشئ وقولنا الاثنان
 نصف الاربع والاربع نصف الثمانية لا ينتج ان الاثنان نصف
 الثمانية لكذب المقدمة الغربية اعني قولنا نصف النصف نصف لا ينتج
 لان نصف واما هذا الشار يقول فان استقرأها هو اسطة مقدم غريبة
 اي غير مذكورة **وهو** وايضا انه لا يبرهن ان قول البعض في تعريف القياس
 لذاته احتراز عن الشبهان احدهما ما يكون انتاجه هو اسطة مقدم
 اي مقدمه لا يكون احدي مقدمتي القياس ولا يكون لازمه لاحدهما
 كما ذكرنا في قياس المساواة وانما ما يكون انتاجه هو اسطة لازم
 المقدمات كقولنا جزء الجوز موجب ارتفاع ارتفاع الجوز وكل ما
 ليس بجوز لا موجب ارتفاع ارتفاع الجوز اما المقدمة الاولى فلان
 انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل واما المقدمة الثانية فلان ارتفاع
 نقيض الشئ لا يستلزم ارتفاع ذلك الشئ فان ارتفاع العوض لا يستلزم
 ارتفاع الجوز مع انه نقيضه فان هذا القول قياس من الشكل انما
 ينتج لقولنا بعض الجوز ليس بجوز مع بناء على ان الكبيرى سالبه معدولة
 الموضوع فاذا حوينا الشكل الى الشكل الاول هو اسطة لازم الكبير
 اعني عكس نقيضها وقلنا جزء الجوز موجب ارتفاع ارتفاع الجوز
 وكل ما موجب ارتفاع ارتفاع الجوز موجب ارتفاع الجوز موجب

الاول اني حصلت من ذات القياس الاول والنتيجة الثانية ان استندت
 الى ما بعد التوصل الى الشكل الاول في الصفات ذات القياس وان
 ما قبل التوصل الى معنى صورة الشكل الثاني اعتبر فيها عكس نقيض الكبر في
 بالواسطة وصورة الشكل الثاني بالنتيجة الثانية لا يكون قياسا لا تنقضاء قيد
 قيوده اعني حصول النتيجة من ذات بلا واسطة اذ لو كانت قياسا
 بالنسبة الى النتيجة الاولى هذا موعنة ما كشفنا لك غطاها فاعلم ان قلت
 فلهذا هذا يلزم ان يكون المبدأ من الاشكال بالعكس المستوي لا يكون قياسا
 لكونه ايضا واسطة قلت لان ان العكس المستوي كعكس النقيض واسطة
 لانها مقبولة بالمقدمة الغربية التي هي عبارة عما يكون حدودا ومقدمات
 القياس فيه غير سليمة ومعلوم ان الحدود في العكس المستوي هي
 عكس النقيض واسطة قياس المساواة **قوله** من الشرط الارتفاع والواصفه
 اشار الى ان القياس لا يتشاكل مركب من قضيه شرطيه ونهوضه **قوله** الخ
 او رفعه اي انبأ واحد من المقدم والنتائج او نقيضه كما يقال ان كانت
 الشمس طالعه فانها موجوده هذه قضيه شرطيه لكن الشمس طالعه هذا وضع كونه النهار
 ليس بموجود وهذا رفع وانما قال او الارتفاع والواصفه بكلمة او الواصفه
 دون تجريد معاني تلك الكلمه بطريق الصفه ليدل على وجوب شمول غير النتيجة
 مع كل واحد من الشرطه وما يذكر بعد بكلمة **قوله** لا يتشاكل الحكمه الوصفية الارتفاع
 ولو قال بطريق الصفه لم يدل الا على ان الواجب هو ان يكون النتيجة غير
 الشرطيه ولا يدل على ان غير الحكمه الوصفية الارتفاع **قوله** وانما ان لا يكون جلاء

من احدي المقدمات غير معلوم برهانهم الزموا ان يكون النتيجة من كل واحد
 من المقدمات ولم يلزموا ان لا يكون النتيجة جزء من احدي المقدمات لان
 النتيجة لا يخرج من ان يكون عين المقدمات جميعا او عين احدي المقدمات
 او عين جزء احدي المقدمات فان كانت عين المقدمات كما تقول العالم
 متغير وكل متغير حادث لان العالم متغير وكل متغير حادث يلزم التكلم بالزمان
 اي الحكم الفهم المفيد ومع هذا وان كانت عين احدي المقدمات كما
 يقال العالم حادث لانه متغير والمتغير عالم والعالم حادث يلزم الحصادرة
 المقبولة يكون المدعى جزء الدليل ولا يفيد المطلوب لاشتراكه على الدور
 لان معرفة المدعى موقوفه على معرفة الدليل فلو كان المدعى جزء الدليل
 يلزم ان يكون معرفة الدليل موقوفه على معرفة المدعى لتوقف معرفة الكل على
 معرفة الجزء فيلزم الدور ومع وان كانت عين جزء احدي المقدمات
 فلا يلزم شي منها فان قلت ان المدعى مواد موقوفه على كل واحد من المقدمات
 وكل منها موقوف على كل جزء من اجزائها فلو كان المدعى عين جزء احدي
 المقدمات يلزم الدور كما في القياس لا يتشاكل كقولك ان كانت الشمس طالعه
 فانها موجودة لكن الشمس طالعه فانها موجودة ان التصديق بوجود
 النهار موقوف على التصديق بالكلية بين طلوع الشمس وجود النهار
 وموقوف على تصور طلوع الشمس وجود النهار فيلزم ان يكون النهار
 موجودا موقفا على النهار موجودا فيدور قلت اللازم على ما قرئت
 موقوف التصديق بوجود النهار على تصديره والتصديق غير

فكون الموقف غير الموقوف عليه وصفا وان كانا متحدين ذاتا وهذا القدر
 من التعارض يمكن في اندفاع الدور والى اصل ان المسمى وصفا هو
 فان توقف الشيء على نفسه متصفا به يلزم الدور كما في الاحتمالين الاولين
 فان توقف الشيء على غيره متصفا به فلا يلزم الدور كما في الاحتمال الثالث هذا
 ولكن قلنا ان يقول فعلى هذا يلزم ان السلب المتصديق من التصور **وله**
 فان قلت القضية المركبة اعم ان القضية المركبة هي القضية المشتملة على الاتجا
 والسلب كما تقول بعض الكتاب بعض لا دائما بل بعض الكتاب ليس
 بامتنع فقيدهم لا دوام واقية موقف القضية السلبية فاذا قلت بعض الكتاب
 ليس بامتنع لا دائما كون معنى قيد اللادوام بعض الكتاب ايضا لانه
 دائما كون على خلاف ما قيل به في الكيفية لهذه القضية المركبة مستلزم **للمركبة**
 المستوي كما تقول في المثال المذكور بعض الامتنع كما تبين لا دائما وانما في الحقيقة
 كما تقول فيه بعض ما ليس بامتنع ليس بكتاب لا دائما فانه يصدق على
 هذه القضية المركبة انها قول مولف من اقوال مني سكت لزوم على ان
 قوله اخر فيكون قياسا هذا حاصل السؤال وانما حاصل الجواب انه
 يقال القضية المركبة اكدت بالتركيب بحيث لا يطلق عليها بعد التركيب
 انها اقوال بل انها قول واحد الآن ولكن قيل هذا كان اقوالا فلا يكون
 القضية المركبة لقول لا بفعل والقياس يجب ان يكون اقوالا بفعل فلا يكون
 القضية المركبة بالقياس الى العكس من قياس هذا ولكن قلنا ان يقول
 المراد بالاقوال في توقف القياس اما الاقوال التي لا بفعل او الاعم فان كان

كما سنده اليها **وله** وان كانا بالقياس الى موضوع في الصغير ومحمولا في
 الكبير فهو الشكل الرابع فان قلت اذا كانا في الاوسط موضوعا
 في الصغير ومحمولا في الكبير في الشكل الرابع يكون احد المكررين واقعا
 في اول القياس والاخر في آخره فيكون طرف المطلوب في واقعين من
 المكررين حال كونهما مقرونتين فينبغي ان يكون اتجا في الشكل الرابع
 او في الانشائية لان المقصود من تركيب القياس هو ايقاع المقارنة
 بين طرفي المطلوب والمقارنة في الشكل حاصل دون الاشكال الباقية
 فخرج حكمهم عليه بانه بعيد عن الطبع قلت ووجه ان المقارنة تشبه
 المصادرة وايضا ما وقع في الشكل الرابع موضوع المطلوب محولا
 في الصغير وموضوعا في الكبير كما في عند تركيب النتيجة ان يجعل
 المحمول موضوعا او الموضوع محولا بخلاف الاشكال الباقية فان
 موضوع المطلوب في الشكل الاول وقع موضوعا في الصغير
 ومحمولا في الكبير فلا يحتاج عند تركيب النتيجة الى تغيير اصلا
 في الشكل الثاني وقع الطرفان موضوعين فيحتاج ان يجعل الطرف
 الثاني عند تركيب النتيجة محولا في الشكل الثالث وقع الطرفان
 محولين فيحتاج ان يجعل الطرف الاول عند تركيبها موضوعا في الشكل
 الاول عند تركيب النتيجة لا يحتاج الى تغيير اصلا وكل واحد من الاسماء
 والثالث يحتاج عند التغيير واحد اما الشكل الرابع فيحتاج الى
 تغييرين ولهذا جعل بعيدا عن الطبع كقوله الاعمال عند استنباح النتيجة



هذا هو التحقيق الملتزم فما حفظه لا يشبهه ولا يباس **وله** سعاد
باستقامة الطبع لا استخراج النتيجة من ان الشكل الكاسبي استقام الطبع
يتقارر لنا من حيث يستخرج منه النتيجة ولا يخفى عليك ان في قوله يتقارر
اشارة الى تشبيه الشكل الكاسبي بالوجه والفرس بغيره ذكر النتيجة التي هي
من روادف الفرس وان في قوله باستقام الطبع اعاد تشبيهها بالوجه
يعرف ذلك بالذوق الخطا **وله** ولا شك ان مجموع الاشكال من جهة الحقيقة
يريد ان كل مطلوب كشيء فهو لا يتلقى بالقبول مالم ينسب اليه البديهي والقبول
من الصور التقديرية صورة الشكل الاول بل العزب الاول منه والاول
من المواد التقديرية التقدير العزب من مثل الاليات والجزءات فيبقى
ان لم يدرك كشيء في ضروري من العزب الاول من الشكل الاول حتى يخرج
لك حق التبيين فليكن بما ربه العمل حتى يتبين لك حقيقة النتيجة فاني
الحكم علم **وله** وكذا القياس لا يستشأن في الاقتران انه يرتد ان كان
القياس الاستشأن في الاقتران ان كان يخرج قولك ان كانت الشمس
فالها موجود وكذا الشمس فيخرج ان الهاء موجود ولا قولك هذا زمان
فهو الشمس كل زمان عليه في الشمس فهو زمان في هذا الزمان زمان
يكنى رد القياس الاقتران في القياس الاستشأن كما تقول بل قولك
والعلم متغير وكل متغير خافض كل كان العالم متغير كان حادنا كنه متغير
فيكون خافض كل ذلك ليس عند العالم في هذا العلم والتقدم في هذا الزمان
من ربي في العلم بغير ان علم كان والمخاطبة في مسلك العلم في هذه الاحيان

سو النور دون غيره من العلوم **وله** اما عند ايجاب المقدمتين المتكئة في هذا
الحكم ان يقال ان محصل ايجاب المقدمتين في الشكل الكاسبي هو ان
وكل شي على شيئين لا يستند كل واحد الشبهي على الاخر لان الشبهي
قد يكونان متباينين كما حصل المحذور على الانش والفرس وقد لا يكونان
متباينين كما حصل المحذور على الانش والناطق كما اشار اليه
في انشالين وان محصل سلب المقدمتين في الشكل المذكور سلب شي
عن شيئين وسو لا يستند سلب احد الشبهي عن الاخر لان الشبهي
قد يكونان متباينين كما في سلب الجرح الانش والفرس وقد لا يكونان
متباينين كما في سلب الجرح الانش وان طلق كما اشار اليه
بقوله فلو كانا شيئا لان الجرح الانش الجرح فلا يكون ايجاب المقدمتين
في الشكل الكاسبي مستلزما لاجاب النتيجة ولا سلبها سلبا بالنتيجة المذكورة
واما خذاف المقدمتين في هذا الشكل فهو موجب صدق سلب الكبر
بغير الاضطرار لان محصل كل شي على احد الشبهي وسلبه عن الشبهي
يكنى المحذور على الانش وسلبه عن الجرح قد لنا كل انش حيوان
ولا شي من الجرح حيوان ومتى كان كذلك يلزم التناقض بين الشبهي لان
تناقض اللوازم موجب تناقض الكارز في الالوا جنة الكارز في اللوازم
يلزم ارجح اللوازم ايضا لان ارجح الكارز في اللوازم لا جتماع اللوازم بنا
على انه وجود اللوازم يستلزم وجود اللوازم فلا يكون اللوازم متناقضة
وقد فرضنا متناقضة بهن فانها قد تصف الانش بالحيوانية مثلا

والجواب عليه يلزم ان لا يقصد الانشأ بالحيوية لانه لا يقصد الانشأ بالحيوية
 يلزم ان يقصد بالحيوية ايضا لان كل حيوان فيلزم ان يقصد الانشأ
 بالحيوية واللاحيوية وسوحي هذا هو السر في انشاء اطر الشكل كما يختلف
 المقدمتين **قوله** لانه اما ان ينقسم الى المنقسم بت وبين اوه التقصيل
 في هذا المقام ان يقال العدد اما ان ينقسم الى المتساويين او لا ينقسم
 فان كان منقسما الى المتساويين فهو الزوج كالانثيين مثلا وان كان لا
 الى المتساويين بان لا ينقسم اصلا كالأحد او ينقسم الى غير المتساويين
 كالثلثة مثلا فهو الفرد ثم الزوج ان انقسم الى ما ينقسم الى المتساويين
 فهو زوج الزوج كالاربعة فانه ينقسم الى متساويين كل واحد منهما
 انسان وان لم ينقسم الى ما ينقسم بت وبين فهو زوج الفرد فهو زوج
 زوج الفرد بما لا ينقسم بت وبين ليس على ما ينبغي لانه يستلزم ان
 يكون المنقسم الى المنقسم غير المتساويين زوج الفرد كالثلثة مثلا
 لانه يصحف عليه انه لا ينقسم الى المنقسم بت وبين فكون تعريف
 زوج الفرد توبعا بالاعم فان قلت هذا القسم خارج عما تعرف زوج
 الفرد كزوجية عن المقسم بناء على انه لا يصحف عليه انه زوج لكنه فرد
 قلت ظاهر العبارة بشعر بالوصول فلا يكون التعريف خاليا عما ينبغي فلا
 ان يقال في التعريف العدد الزوج ان اخل او لا اخل الى الفردين كالانثيين
 مثلا فهو زوج الفرد الى الزوج الحاصل من الفرد وان اخل او لا اخل
 الزوجين فهو زوج الزوجين كالأربعة الحاصل من الزوجين كالأربعة

مثلا

مثلا او الثمانية وانما عدنا عن الاصطلاح العددية في هذا المقام
 اما التفرقات المنطقية فتعبر بها الى افهام المناطقة **قوله** انسان فبر على
 يختلف في المبدأ اى مما انسان وكذا القول في الاربع وما ينشأ
 به لفظ الانسان **قوله** ولا ينبغي استثناء عن التالي اى لا ينبغي
 استثناء عن التالي عن المقدم لجواز كون التالي اعم من المقدم
 معلوم ان الاعم لا يستلزم الاخص لانك اذا قلت ككنا جميعا
 بعد قوله كلما كان هذا انسانا فهو حيوان لا يلزم منه ان يكون ما
 اليه انسانا لجواز كونه فرسا وكذا لا ينبغي استثناء نقيض المقدم
 نقيض التالي لجواز كون نقيض المقدم اعم من نقيض التالي ومعلوم
 ان تحقق الاعم لا يستلزم تحقق الخاص فانك اذا قلت ككنا جميعا
 بعد القول بانه كلما كان هذا انسانا فهو حيوان لا يكون ما يستلزم اليه ليس بحيوان
 بل ان كان فرسا مثلا فانه لا يكون انسانا فالاستثناء اعم من الوضع
 اى اعم من جنس ومحل التعريف اى السلب والامتناع اعم من الكتاب
 وقد مر في هذا من غير ان يفتقد في هذا الرسالة
 ابرهه عليه على يد العبد الحقير معطوف
 براد سلطنة السنية طهية
 في هذا الموضع لا ينبغي ان يفتقد في هذا الرسالة
 في هذا الموضع لا ينبغي ان يفتقد في هذا الرسالة
 في هذا الموضع لا ينبغي ان يفتقد في هذا الرسالة